

الشعب

بالفكر والساعر بنني هذا الوطن

تأثيرات محتملة للحرب على الاقتصاد
توقعات بتفاقم عجز الميزانية
بنحو 5 مليار دينار

بقلم: طارق السعيدي

صدمة الطاقة العالمية:
صراع الشرق الأوسط بين الجغرافيا
السياسية وأزمة الاقتصاد العالمي

بقلم: طارق الشيباني

الشرق الأوسط في مفترق النار:

أي مستقبل للصراع في المنطقة

بقلم: نصرالدين الساسي

العدوان على إيران:

تونس والعالم أمام إشارات
تحذير اقتصادية وسياسية.

في الذكرى 27 لوفاة الحبيب عاشور:

استقلالية الاتحاد أولاً وأخيراً

تونس، في 9 مارس 2026

بيان

«انخراطي حقي وقراري»

حملة وطنية لتجديد الانخرافات

وتأكيد استقلالية القرار النقابي



على إثر قرار السلطة الحاكمة الأحادي الجانب والقاضي بإيقاف العمل بالإجراء الذي كان يتيح الاقطلاع المباشر والطوعي للعمال والأعوان والموظفين لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل، تعتبر الهياكل النقابية هذه الخطوة حلقة في سلسلة التضييق الممنهج على الحق النقابي ومحاولة لضرب استقلالية المنظمة الشغيلة وإضعاف صوت العمال. إن هذا الإجراء، الذي يأتي في سياق اجتماعي واقتصادي دقيق، لا يستهدف فقط الموارد المالية للاتحاد، بل يهدف في جوهره إلى فك الارتباط التاريخي والوثيق بين النقابيين ومنظمتهم، وهو ما لن نسمح به. لقد كان الاتحاد وسيظل دائماً صوت من لا صوت له، وقوة اقتراح ونضال مستقلة لا تخضع لإرادة قواعده.

وردًا على هذا الإجراء التعسفي، وتأكيدًا على تمسكنا بحقنا الدستوري في التنظيم النقابي، نعلن عن إطلاق حملة وطنية شاملة تحت شعار «انخراطي... حقي وقراري». وندعو كافة الشغاليين في كل الجهات والقطاعات والمؤسسات إلى التوجه بكثافة إلى مقرات الاتحاد الجهوية والمحلية لتجديد انخرافاتهم بشكل مباشر عبر البطاقات. فليكن ذلك رهانا للتأكيد على تمسكنا بمنظمتنا العتيدة: الاتحاد العام التونسي للشغل. إن كل بطاقة انخراط يتم تجديدها هي بمثابة صوت يؤكّد على أنّ الاتحاد باقٍ بقوة مناضلاته ومناضليه، وأنّ إرادة العمال أقوى من كل محاولات التدجين والترهيب.

ويعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل هذه الحملة ليست مجرد إجراء إداري، بل هي حركة نضالية متجددة تؤكّد على أنّ الاتحاد يستمدّ قوّته من قواعده الثابتة والواعية.

عاش الاتحاد العام التونسي للشغل

عاشت نضالات الطبقة العاملة

المجد والخلود لشهداء الوطن والحركة النقابية

الأمين العام



الهيئة الإدارية الوطنية تختار شعار مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل



انعقدت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل صباح اليوم الجمعة 6 مارس 2026 برئاسة الأخ نور الدين الطوبوي الأمين العام وتضمنت مناقشة شعار المؤتمر العام الذي سينعقد أيام 25 و26 و27 مارس 2026 بالمنستير. كما سيتم اليوم توزيع النيابات في انتظار عقد هيئة إدارية وطنية الأسبوع القادم قصد اختيار رئيس المؤتمر و نائبه.

صفاقس تحيي الذكرى السابعة والعشرين لوفاة الزعيم النقابي الحبيب عاشور



ينظم الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، تحت إشراف المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، فعاليات إحياء الذكرى السابعة والعشرين لوفاة الزعيم النقابي والوطني الحبيب عاشور، وذلك يومي 13 و14 مارس 2026، عبر برنامج يتضمن أنشطة توثيقية وزيارة إلى مسقط رأسه بجزيرة قرقنة. وتنطلق الفعاليات يوم الجمعة 13 مارس 2026 على الساعة العاشرة صباحًا بافتتاح معرض وثائقي يسلط الضوء على محطات من المسيرة النضالية للحبيب عاشور ودوره في الحركة النقابية التونسية. ويتواصل البرنامج يوم السبت 14 مارس 2026 بالتحول على الساعة الثامنة صباحًا إلى جزيرة قرقنة، حيث تتم زيارة منزل الفقيد، قبل التوجه إلى مقبرة العباسية لتلاوة فاتحة على ضريح الزعيم النقابي والوطني الحبيب عاشور، وذلك تخليدًا لذكراه واستحضارًا لمسيرته النضالية داخل الاتحاد العام التونسي للشغل.

ومن المنتظر أن تغادر الوفود جزيرة قرقنة على الساعة الثانية عشرة ظهرًا للعودة إلى مدينة صفاقس، في ختام هذه الفعاليات التي تأتي وفاءً لرمز من رموز الحركة النقابية والوطنية في تونس.

الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين ينبه الى تفاقم الاحتقان الاجتماعي بالجهة



نبه الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين من تزايد حالة الاحتقان الاجتماعي بالجهة ومن تفاقم عديد الأوضاع الحرجة والكارثية والتي تتزايد يوما بعد يوم ومنها سياسة التوجيه الممنهجة وقطع الأرزاق، ودعا السلط إلى التدخل الفوري لحلحلة الوضع وتجنب الجهة مزيدا من التوترات الاجتماعية معلنا استعدادها التام لخوض كل الأشكال النضالية المشروعة من أجل حماية حقوق العمال المكتسبة.

جاء ذلك خلال اجتماع الاتحاد الجهوي الذي انعقد اليوم الثلاثاء 10 مارس 2026 لمناقشة ما آلت إليه الأوضاع المهنية والاجتماعية بصفة عامة لعدة قطاعات حيوية بالجهة.

ولفت الاتحاد الجهوي في بيان إلى أن المتضرر الأكثر من هذه الأوضاع أعوان شركه الجنوب للخدمات وأعوان دار المؤسسات البترولية وشركة البيئة والغراسه والبستنة والمعاش والسياحة الذين كان من المفروض حمايتهم ضمن قانون منع المناولة والقضاء على التشغيل الهش والحفاظ على ديمومة مواطن الشغل، ووجدوا انفسهم في حالة بطالة وعدم استقرار في صرف الأجور والمنح.

الاتحاد الجهوي جدد تنبيه سلط الإشراف جهويا ومركزيا إلى خطورة هذه الأوضاع وما قد ينجر عليها من تداعيات تهدد السلم الاجتماعي بالجهة، وطالب شركة البيئة والغراسه والبستنة بصرف أجور الاعوان والاطارات فوراً دون تأخير وتفعيل ما تم الاتفاق بشأنه وخاصة محضر جلسة 05 نوفمبر 2020 الداعي إلى تصنيف الشركة، داعيا اياها الى الحوار والتفاوض حول كل النقاط العالقة والمتمثلة في الترقيات تعيين شركة الاجر الأساسي على قاعدة الأجر الأدنى المضمون زي الشغل الزيادة العامة في الأجور لسنوات 23-24-25.

كما نبه الاتحاد الجهوي لوضعية أعوان وإطارات شركة الجنوب

للخدمات المحليين على البطالة القسرية (أعوان واطارات شركة الجنوب للخدمات، أعوان دار المؤسسات البترولية، أعوان المسؤولية المجتمعية الموزعون على الإدارات الجهوية، خاصة بعد قرار حل الشركة وطالب السلطة الجهوية والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية إلى تحمل مسؤولياتهما في تطبيق قانون المناولة وادماج جميع الاعوان.

الاتحاد الجهوي ادان أيضا ما أقدمت عليه ETAP في الأيام الأخيرة من فتح مقر دار المؤسسات البترولية بتطاوين وافرغها من جميع محتوياتها تجهيزات مكتبية وغيرها وهي خطوة أخرى إلى الامام للتصل من جميع واجباتها تجاه الجهة والعمال، وادان كدلم ما يتعرض له أعوان شركات الاعاشة والتأمين من هرسلة والتضييق عليهم بالنقل والايقافات العشوائية والطرده التعسفي وعدم الاستقرار في مراكز عملهم ومحاولة الالتفاف على مكتسباتهم بما في ذلك حقوقهم المادية والتربوية، معتبرا أن قانون منع المناولة والقضاء على العمل الهش أنتج تسريح للعمال والقضاء على مراكز عملهم وارتفاع نسب البطالة نتيجة الغاء المناولة وعدم ادماجهم بالشركات الأم.

السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونسالمدير
سامي الطاهريالمدير المسؤول
نور الدين الطوبويأسسها
أحمد التليليالشعب
بانتور والسناء بن عبد القادر
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

العدوان على ايران:

تونس والعالم أمام إشارات تحذير اقتصادية وسياسية.

بقلم: نصر الدين الساسي



في لحظات التحول الكبرى من التاريخ، لا تقاس خطورة الحروب والأزمات بحدة ما يحدث فيها فقط، بل بما تتركه بعدها. فالتاريخ يخبرنا أن المعارك قد تتوقف، والجبهات قد تهدأ، لكن آثار الصراعات الحقيقية تبدأ غالباً بعد انقضاء الدخان. ذلك أن الحروب الكبرى لا

تنتهي فعلياً عندما تصمت المدافع، بل عندما يولد من رمادها نظام جديد يعيد ترتيب موازين القوى ويجب عن سؤال يبدو بسيطاً في ظاهره عميقاً في جوهره: كيف سيبدو العالم بعد الأزمة؟ واليوم، مع التصعيد المتزايد حول إيران وما يحيط بها من توترات إقليمية ودولية، يطرح هذا السؤال بقوة، واضعاً منطقة الشرق الأوسط والعالم أمام لحظة حاسمة قد تعيد تشكيل موازين السياسة والاقتصاد لسنوات مقبلة.

التوتر والنزاع القائم حالياً لا يبدو أن مجرد مواجهة تقليدية بين دولة إقليمية وقوى كبرى، بل يعكس أزمة أعمق تتعلق بطبيعة النظام الدولي ذاته. فخلال العقود الثلاثة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ساد الاعتقاد بأن النظام العالمي قد استقر على توازن تقوده قوة واحدة قادرة على إدارة الأزمات الإقليمية ومنعها من التحول إلى مواجهات شاملة. غير أن العقد الأخير كشف تدريجياً حدود هذا التصور وقصور هذا الدور إذ عاد التنافس بين القوى الكبرى بقوة، وأصبحت الصراعات الإقليمية أكثر تشابكاً، بينما تراجعت قدرة المؤسسات الدولية على فرض قواعد واضحة لإدارة النزاعات.

وفي قلب هذا التحول، يبرز الشرق الأوسط بوصفه أحد أكثر الأقاليم حساسية في معادلات القوة العالمية. فالمنطقة ليست مجرد خزان للطاقة أو مساحة جيوسياسية تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا، بل هي أيضاً فضاء تتقاطع فيه

الحرب على العراق أعادت رسم الخريطة الجيوسياسية، بينما الصراعات التي أعقبت الربيع العربي فتحت الباب أمام تدخلات غير مسبوقه. واليوم، يبدو أن المنطقة على مفترق طرق جديد، حيث يمكن أن يتحول النزاع الإيراني إلى مرحلة طويلة من الاستنزاف الاستراتيجي، أو يدفع الأطراف إلى تسوية قسرية تعيد رسم حدود النفوذ الإقليمي والدولي.

ومن منظور عالمي، فإن الأزمة الإيرانية تكشف هشاشة النظام الدولي، حيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية بشكل متشابك. سلاسل الإمداد العالمية أصبحت أكثر عرضة للاضطراب، وأسعار الطاقة تتقلب بسرعة، ما يجعل أي أزمة إقليمية تهدد الاستقرار الدولي بشكل مباشر. وتتحمل الدول المتوسطة والصغيرة، مثل تونس، الجزء الأكبر من هذه الكلفة، رغم أنها ليست طرفاً مباشراً في الصراعات الكبرى.

إن ما يحدث اليوم ليس مجرد فصل جديد من تاريخ منطقة مضطربة، بل مؤشر على تحولات أوسع تعيد تشكيل موازين الاقتصاد والسياسة في العالم لسنوات طويلة قادمة. فالحروب الكبرى لا تغير حدود الجغرافيا فقط، بل تعيد ترتيب أولويات الاقتصاد الدولي وأنماط التحالفات السياسية ومجالات النفوذ بين القوى الكبرى.

وبالتالي، فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق فقط بما يحدث الآن، بل بما سيأتي بعده. فالأزمة الإيرانية هي أكثر من صراع عسكري أو سياسي؛ إنها اختبار لقدرة الدول على الصمود أمام تداعيات أزمات كبرى، وقدرتها على قراءة التحولات الاقتصادية والسياسية قبل أن يصبح من الصعب التحكم فيها. ومن هنا تصبح "إشارات التحذير" التي يرسلها النزاع الإيراني لتونس والعالم ليست مجرد إنذارات عابرة، بل مؤشرات على شكل النظام الدولي القادم، الذي سيحدد ملامح الاقتصاد والسياسة والأمن في السنوات المقبلة.

مشاريع إقليمية متنافسة وتتحرك فيه حسابات القوى الدولية الكبرى. لذلك فإن أي أزمة كبرى فيها لا تبقى محلية، بل تتحول سريعاً إلى مسألة دولية لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وأمنية واسعة، تصل آثارها إلى دول بعيدة جغرافياً مثل تونس.

فالقضية لم تعد محصورة في محاولة منع البرنامج النووي الإيراني أو في خلافات دبلوماسية قابلة للاحتواء عبر التفاوض التقليدي بل إن ما يجري في الواقع هو صراع حول موقع إيران في التوازنات الإقليمية، حدود نفوذها، وشكل النظام الأمني الذي سيحدد مستقبل الشرق الأوسط. وهذا يعيد طرح تساؤلات حقيقية حول موازين القوى الدولية والتداعيات الاقتصادية والسياسية التي ستطال كل دول المنطقة والدول المرتبطة بها اقتصادياً، بما فيها تونس.

تونس، التي تربطها علاقات اقتصادية وسياسية مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين، لن تكون بعيدة عن انعكاسات هذا النزاع. فالارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة والمواد الأولية يضغط على المالية العمومية ويزيد كلفة الدعم، بينما تباطؤ الاقتصاد العالمي يؤثر على النمو، الاستثمار، وفرص العمل. كما أن أي اضطراب في الأسواق العالمية يمتد سريعاً إلى السياحة والتجارة، ليضعف الضغوط على الاقتصاد الوطني والأوضاع الاجتماعية.

ولا تقل التداعيات السياسية أهمية عن الاقتصادية. فالعالم الذي يتشكل اليوم يشهد عودة منطق الاصطفافات الجيوسياسية، حيث تسعى القوى الكبرى لإعادة بناء شبكات نفوذها وتحالفاتها في مناطق مختلفة. وفي هذا السياق، تصبح القدرة على إدارة توازنات دقيقة في السياسة الخارجية والاستقرار الداخلي والاقتصادي عاملاً أساسياً لحماية الدول من صدمات الأزمات الإقليمية الكبرى.

التاريخ الحديث للشرق الأوسط يبين أن كل صراع كبير كان يؤدي في النهاية إلى إعادة ترتيب موازين القوى. حروب الخليج أعادت تشكيل معادلات الردع،

تأثيرات محتملة للحرب على الاقتصاد

توقعات بتفاقم عجز الميزانية بنحو 5 مليار دينار

يشهد سوق النفط العالمي حساسية شديدة تجاه التوترات الجيو-سياسية في الشرق الأوسط، ولا تنحصر المسألة في تقلبات الأسعار فحسب، بل تمتد آثارها إلى تونس التي تعتمد بدرجات متفاوتة على واردات الطاقة. يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بسبب التراجع المستمر في الإنتاج المحلي من النفط والغاز وارتفاع الاعتماد على الاستيراد لتغطية الطلب الداخلي في ظل استقلالية طاقة أقل من 40 بالمائة وعجز طاقي في حدود 11 مليار دينار سنة 2024.

توقعات أولية

تشير المعطيات الرسمية إلى أن الحكومة التونسية بنت تقديراتها في قانون المالية لسنة 2026 على فرضية سعر للنفط في حدود 63 دولاراً تقريباً للبرميل. وسيمثل الفارق بين السعر المفترض والسعر الفعلي في السوق العالمية ضغطاً ملموساً على المالية العمومية. فوفق بيانات وزارة المالية يؤدي ارتفاع سعر النفط بـ 10 دولار واحد فوق السعر المعتمد في الميزانية إلى زيادة في كلفة دعم الطاقة بنحو 130 مليون دينار سنوياً، وهو ما يعني أن أي ارتفاع كبير في الأسعار العالمية قد يترجم سريعاً إلى مليارات الدنانير الإضافية التي يتعين على الدولة توفيرها.

ويتضح حجم هذا التحدي عند النظر إلى موقع الطاقة في التوازنات الاقتصادية للبلاد. فقد أظهرت بيانات المرصد الوطني للطاقة أن نسبة الاستقلالية الطاقية في تونس تراجعت في السنوات الأخيرة إلى أقل من 40 في المائة، وهو ما يعكس اعتماداً متزايداً على الواردات لتلبية الطلب المحلي. كما تشير تقارير المعطيات الرسمية إلى أن عجز الميزان التجاري الطاقوي في تونس بلغ سنة 2024 نحو 10.7 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي سبعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى مرتفع يعكس النقص المتزايد لفاتورة الطاقة في الاقتصاد الوطني.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن تصور عدد من السيناريوهات المحتملة على الميزانية وعلى الاقتصاد في حال ارتفاع أسعار النفط نتيجة صدمة جيوسياسية نتيجة الحرب ضد إيران. ويرجح في الوقت الحالي أن تحافظ الأسعار على تطور دون قفزات وبذلك تكون عتبة 90 دولاراً للبرميل أكثر الفرضيات



التضامن والحوار

تشير المعطيات إلى أن تأثير أي صدمة محتملة في أسعار النفط على اقتصاد تونس لا يتحدد فقط بمستوى السعر العالمي للبرميل، بل يرتبط بدرجة أكبر بقدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص هذه الصدمة. وتبين الأرقام المتعلقة بالتجارة الطاقية والإنتاج المحلي أن حساسية الاقتصاد التونسي تجاه تقلبات السوق العالمية ترتفع كلما ازداد الاعتماد على واردات الطاقة وتقلصت مساهمة الإنتاج المحلي في تلبية الطلب الداخلي. وتصبح أي زيادة في الأسعار الدولية للنفط ذات أثر مباشر على فاتورة الاستيراد وعلى التوازنات المالية، غير أن هذه العلاقة ليست ميكانيكية بالكامل. وأظهرت التجربة الاقتصادية أن تأثير الصدمات النفطية يتوقف أيضاً على مدى تنوع الاقتصاد وقدرته على تعبئة موارد تعويضية. ويمكن لبعض العوامل أن تخفف من وطأة الصدمة، مثل تحسن عائدات القطاعات التصديرية، أو ارتفاع تحويلات التونسيين المقيمين في الخارج، أو تحسن أداء قطاعات مثل السياحة والخدمات. هذه الموارد تمثل مصادر مهمة للعملة الأجنبية، ويمكن أن تساهم في التخفيف من الضغط الذي تفرضه فاتورة الطاقة على الميزان التجاري وعلى احتياطي النقد الأجنبي.

لا بد في الختام من الإشارة إلى أن السيناريوهات التي تم عرضها سابقاً تمثل تقديرات نظرية لحجم الصدمة المحتملة، وليست نتائج حتمية ستتحقق بالضرورة. ويتوقف التجسيد الفعلي لهذه السيناريوهات في الواقع الاقتصادي في المقام الأول على مدى جاهزية الاقتصاد لتلقي الصدمة، وعلى قدرة السياسات الاقتصادية على إدارتها بمرونة. كما يتوقف أيضاً على درجة التنسيق والتضامن بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين وخاصة النقابات وذلك من خلال الحوار والتشراكة. وقد أثبتت التجربة أنه في حالات الأزمات الكبرى تلعب هذه الديناميكيات الجماعية دوراً مهماً في توزيع كلفة الصدمة وفي منع تحولها إلى أزمة اقتصادية أعمق.

مقبولية على المدى المتوسط وإذا ارتفع متوسط السعر العالمي إلى حدود 90 دولاراً للبرميل، أي أعلى بنحو 40 بالمائة من الفرضية المعتمدة في الميزانية، فإن ذلك قد يؤدي نظرياً إلى زيادة كبيرة في فاتورة واردات الطاقة. وفي ظل ثبات مستوى الاستهلاك تقريباً، يمكن أن يرتفع العجز التجاري الطاقوي إلى مستويات تقارب 15 مليار دينار سنوياً، وهو ما يضيف ضغطاً على احتياطات العملة الأجنبية وعلى قدرة الاقتصاد على تمويل وارداته. (تم حساب 15 مليار دينار من خلال إسقاط العجز التجاري الطاقوي لسنة 2024 وتوقع تفاقم العجز مع تزايد الأسعار). ومن التقديرات أن يتفاقم عجز الميزانية بنحو 4.8 مليار دينار (130 مليون دينار* 37)

احتمالات مقلقة

أما في حال وصول الأسعار إلى حدود 110 دولارات للبرميل، وهو مستوى عرفته الأسواق في فترات سابقة خلال العقد الماضي، وبالتالي فإن السعر الأرجح على المستوى البعيد فإن التأثير قد يصبح أكثر وضوحاً على المالية العمومية لا فقط خلال السنة الحالية بل وأيضاً خلال السنوات المقبلة. فتكلفة دعم الطاقة قد ترتفع بعدة مليارات من الدنانير مقارنة بتقديرات الميزانية الأصلية، وهو ما يضع الحكومة أمام خيارات صعبة بين زيادة الاقتراض أو تعديل أسعار بعض المنتجات الطاقية أو إعادة توزيع النفقات العمومية. وتشير التقديرات إلى الكلفة الإضافية على الميزانية في حال تجاوز كما يمكن أن تتأثر مستويات التضخم، لأن ارتفاع تكاليف النقل والطاقة ينعكس عادة على أسعار السلع والخدمات. وفي السيناريو الأكثر خطورة والذي قد يبرز في حال تواصلت الحرب عدة أشهر وتم تدمير البنى التحتية لإنتاج النفط وتكريره في الخليج، فإنه من المتوقع أن يتجاوز النفط مستوى 130 دولاراً للبرميل كما حدث خلال بعض الأزمات السابقة، فإن الصدمة قد تصبح أكثر عمقاً بالنسبة إلى الاقتصادات المستوردة للطاقة. في مثل هذه الحالة قد ترتفع فاتورة الواردات الطاقية إلى مستويات قياسية، وهو ما يوسع العجز التجاري ويزيد الضغط على سعر صرف الدينار، خاصة إذا تزامن ذلك مع ضعف في الصادرات أو تباطؤ في تدفقات العملة الأجنبية.

الشرق الأوسط في مفترق النار:

أي مستقبل للصراع في المنطقة.



من الضربة العسكرية المحدودة إلى خطر الانفجار الإقليمي الشامل... قراءة في المسارات المحتملة للمواجهة بين واشنطن وطهران وتداعياتها على توازنات الشرق الأوسط. فالسؤال لم يعد إن كانت المواجهة ستتسع، بل أي طريق ستسلكه: الحرب، الاستنزاف، أم التسوية القسرية؟

متابعة نصرالدين الساسي

دخل الشرق الأوسط في ربيع هذا العام مرحلة استراتيجية بالغة الحساسية، ربما تكون الأكثر تعقيدا منذ عقود. فالتوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران، وما يرافقه من انخراط مباشر أو غير مباشر لقوى إقليمية ودولية، لم يعد مجرد صراع نفوذ تقليدي أو حرب بالوكالة، بل أصبح مواجهة مفتوحة حول شكل التوازنات التي ستحدد مستقبل المنطقة.

هذه المواجهة لا تقراً فقط في بعدها العسكري، بل أيضا من زاوية تداعياتها الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية على النظام الإقليمي والدولي. وبين احتمالات الضربة المحدودة، أو الانزلاق إلى حرب استنزاف طويلة، أو الوصول إلى تسوية قسرية تحت ضغط الكلفة الباهظة، تتعدد السيناريوهات التي تضع الشرق الأوسط أمام مفترق طرق حاسم. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن سبعة سيناريوهات رئيسية قد تبوح بملامح المرحلة القادمة منها السيناريو الأول الذي فشل في تحقيق نتائجه ليتم الانطلاق في السيناريو الثاني.

فشل السيناريو الأول: رهان الضربة الخاطئة

قام هذا السيناريو على فرضية أن التفوق العسكري والتكنولوجي الذي تمتلكه الولايات المتحدة وحلفاؤها قد يسمح بتنفيذ ضربة مركزية تستهدف البنية النووية والبالستية الإيرانية خلال فترة زمنية قصيرة. الفكرة هنا تأسست على ما يسميه بعض المحللين بـ"القطع الرأسي"، أي شل القدرات الاستراتيجية للخصم عبر ضرب مراكزه الحيوية ومنشآته الحساسة وقياداته العسكرية، مما يؤدي إلى إرباك منظومة القيادة والسيطرة ويحد من قدرة الدولة المستهدفة على تنظيم رد فعال. خيار الضربات الجوية وحدها أوضح سابقا محدوديته في إحداث تحول استراتيجي دائم، خاصة عندما يتعلق الأمر بدولة تمتلك بنية عسكرية موزعة ومنشآت محصنة وممتدة جغرافيا.

كما أن البرنامج النووي الإيراني صمم منذ سنوات وفق مبدأ "التشتت والتحصين"، أي توزيع المنشآت الحيوية في مواقع متعددة بعضها يقع في عمق الأرض، وهو ما يجعل القضاء الكامل عليها عبر ضربة واحدة أمرا بالغ التعقيد. وأن أي ضربة خاطئة قد تحقق مكاسب تكتيكية فورية، لكنها قد تدفع في المقابل طهران إلى تسريع برنامجها النووي وتعزيز خطاب التعبئة الداخلية.

إنطلاق السيناريو الثاني: حرب الاستنزاف... استراتيجية الألف طعنة

بعد أن فشلت الضربة الأولى في تحقيق حسم سريع، فقد تتحول المواجهة نحو حرب استنزاف طويلة الأمد، تعتمد إيران خلالها على شبكة حلفائها الإقليميين والوكلاء غير الحكوميين، مع توظيف مكثف للطائرات المسيرة والصواريخ منخفضة الكلفة لتحويل المنطقة إلى ساحة عمليات متواصلة ومتعددة المحاور. ويؤكد هذا السيناريو على قدرة إيران على توظيف «الحرب غير المتكافئة» لتعويض الفارق التكنولوجي مع خصومها.

ويشير خبراء في معهد الدراسات الحربية إلى أن استراتيجية الاستنزاف تمثل محاولة لإعادة تعريف مفهوم القوة العسكرية: فالهدف ليس تحقيق نصر سريع، بل خلق كلفة مستمرة على الخصم بحيث يصبح الدفاع باهظ الثمن بينما تبقى الهجمات الإيرانية منخفضة الكلفة نسبيا، مما يضغط على العواصم الغربية سياسيا واقتصاديا.

وفي هذا السياق، يرى الخبراء أن إيران تعتمد على توزيع هجماتها بشكل يجعل الرد المباشر صعبا، كما أن استخدام الوكلاء الإقليميين يجعل أي

لكنها تبقى محفوفة بالمخاطر إذا حاولت واشنطن وحلفاؤها كسر هذا الورقة بالقوة العسكرية.

بالتالي، يبرز هذا السيناريو قدرة إيران على توظيف الطاقة كسلاح اقتصادي واستراتيجي، ويؤكد أن أي تصعيد في مضيق هرمز قد يتحول إلى صدمة عالمية للاقتصاد والطاقة، تفرض على القوى الدولية إيجاد مخرج سياسي سريع لتجنب تداعيات واسعة على الاستقرار الدولي والإقليمي

السيناريو الرابع: التحول الداخلي... ضغوط الحرب على بنية السلطة

الحروب الطويلة غالبا ما تترك آثارا عميقة على بنية الأنظمة السياسية، وخصوصا تلك التي تعتمد على مؤسسات مركزية ومتداخلة مثل إيران. مع تصاعد الضغوط العسكرية والاقتصادية، قد تظهر داخل النظام نقاشات حادة حول كلفة الاستمرار في المواجهة وحدودها العملية، ما يفتح احتمالا لظهور صدوع داخل مراكز القرار. وفي ظل هذه الظروف، قد تسعى بعض النخب البراغمية إلى البحث عن تسويات استراتيجية تقلل من مخاطر الانهيار الشامل وتحافظ على استمرارية الدولة.

ويشير خبراء في (Council on Foreign Relations CFR) إلى أن التحولات الداخلية المحتملة في إيران لا تحدث عادة بشكل مفاجئ، لكنها تصبح أكثر احتمالا عندما تتعرض الدولة لضغوط متعددة الأبعاد من عسكرية إلى اقتصادية ودبلوماسية وهو ما يجعل من استمرار السياسات التقليدية غير ممكن. ويضيف أحد الخبراء أن صمود الحرس الثوري لا يعني بالضرورة عدم حدوث تغييرات، إذ أن الضغوط الاقتصادية المستمرة قد تدفع الجيش النظامي وبعض القيادات المعتدلة إلى محاولة إقناع القيادة العليا بتقديم تنازلات نووية أو سياسية لتخفيف التوتر الدولي.

ومن وجهة نظر الخبراء العرب، يرى المحلل المصري عبد المنعم سعيد أن أي تحول داخلي محتمل لن يكون نتيجة صدمة عسكرية مباشرة، فحسب، بل نتيجة تراكم الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يجعل التسوية "من الداخل" أداة لتخفيف المخاطر دون الانزلاق إلى حرب شاملة. ومن جهة أخرى فإن الضغوط الداخلية قد تقود إلى صفقات تفاوضية ضمنية بين عناصر الدولة لتقليل كلفة المواجهة، وهو ما يشكل مخرجا غير مباشر للخصوم الخارجيين دون الحاجة إلى غزو بري مكلف.

بناءً على ذلك، يظل سيناريو التحول الداخلي رهانا معقدا وحساسا: فهو يعتمد على قدرة النظام على الصمود أمام الضغوط وفي الوقت نفسه على استعداد النخب الداخلية للانخراط في تسويات تقلل من احتمالات

رد عسكري تقليدي مكلفا وغير فعال، ويبقى واشنطن وحلفائها في حالة دوامة تكتيكية ممتدة.

أما في التحليلات العربية، فيوضح الباحث العراقي علي حيدر أن استنزاف القوى الغربية عبر الوكلاء في العراق واليمن وسوريا يشكل أداة ضغط مزدوجة: داخليا على الرأي العام الغربي الذي يتأثر بكلفة الحرب، وإقليميا على دول الخليج وتركيا التي قد تتحمل آثارا أمنية واقتصادية مباشرة. ويضيف المحلل اللبناني وليد فارس أن استراتيجية الألف طعنة تعكس «مرونة إيران في الصراع» وقدرتها على الاستمرار في الرد غير المتكافئ لفترة طويلة، ما يجعل أي توقع لحسم سريع أمرا مضللا.

وبناء على ذلك، يظل سيناريو حرب الاستنزاف محفوفًا بالمخاطر بالنسبة لجميع الأطراف، إذ يمكن أن يتحول إلى نزاع ممتد متعدد الجبهات يضغط على اقتصادات الدول المتورطة ويهدد استقرار المنطقة، ويبرز محدودية الاعتماد على التفوق العسكري وحده لتحقيق أهداف استراتيجية واضحة.

السيناريو الثالث: صدمة الطاقة عندما يصبح النفط سلاحا

إذا شعرت طهران بأن وجودها مهدد بشكل مباشر، فقد تلجأ إلى استخدام أوراق ضغط استراتيجية تتجاوز البعد العسكري المباشر، وفي مقدمتها تهديد أمن الطاقة العالمي. ويُعد مضيق هرمز أحد أكثر نقاط الاختناق حساسية في الاقتصاد العالمي، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط، ما يجعل أي اضطراب في حركة الملاحة فيه أداة ضغط فعّالة على الاقتصاد الدولي.

ويشير عدد من الخبراء إلى أن أي إغلاق جزئي أو كامل للمضيق يمكن أن يؤدي إلى قفز أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، مما يعيد توزيع الكلفة الاقتصادية للصراع على الدول المنتجة والمستهلكة، ويضع واشنطن وحلفائها أمام ضغط داخلي كبير للبحث عن حل سياسي سريع. ويضيف محلل أمريكي أن إيران ترى في النفط ورقة استراتيجية قادرة على فرض التفاوض الإقليمي والدولي، مشيرا إلى أن استخدام الطاقة كسلاح لا يهدد الاقتصاد الغربي فحسب، بل قد يفتح الباب لتدخل دول أخرى مثل الصين وروسيا لضمان استمرار تدفق الإمدادات، وهو ما قد يفضي إلى تسوية سياسية مفاجئة أو تهديئة قسرية.

وفي التحليلات العربية، يشير الخبير الإماراتي حسن المري إلى أن تهديد خطوط الطاقة لا يقتصر تأثيره على الاقتصاد العالمي، بل يمتد إلى الاستقرار الإقليمي لدول الخليج، مما يزيد من الضغوط الداخلية على حكوماتها ويجعلها فاعلة في محاولات الوساطة السياسية. كذلك يرى الباحث اللبناني وليد فارس أن هذه الاستراتيجية تمثل أسلوب إيران في تعظيم مكاسبها التفاوضية دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة،



انهيار الدولة أو تفاقم النزاع الإقليمي. وفي مثل هذه الحالة، قد تصبح الحرب الاقتصادية والسياسية أداة أكثر فاعلية من العمليات العسكرية المباشرة في دفع إيران نحو تعديل سياساتها

السيناريو الخامس: البلقنة... خطر التشطي الإقليمي

يعد هذا السيناريو من أخطر الاحتمالات، إذ يفترض أن تؤدي الحرب الطويلة وارتفاع الضغوط العسكرية والاقتصادية إلى إضعاف الدولة المركزية في إيران وفتح المجال أمام توترات عرقية ومناطقية داخلها. وفي حال انزلاق الأمور نحو هذا المسار، قد تشهد تصاعد النزاعات الانفصالية بين الأكراد في الشمال الغربي، العرب في الأهواز، والبلوچ في الجنوب الشرقي، وهو ما قد يفضي إلى تشطي داخلي مشابه لما حدث في سوريا والعراق خلال العقد الماضي.

ويؤكد خبراء في International Crisis Group أن تفكك السلطة المركزية داخل إيران سيخلق ساحة صراع جديدة متعددة الأطراف، حيث تتداخل مصالح الفصائل المحلية مع نفوذ القوى الإقليمية والدولية، مما يزيد احتمال توسع النزاع خارج الحدود الإيرانية.

ومن وجهة نظر عدد من الخبراء فإن أي انهيار جزئي قد يؤدي إلى انتشار الميليشيات المسلحة والأسلحة المتقدمة في المنطقة، وهو ما يهدد استقرار دول الجوار مثل العراق، تركيا، ودول الخليج، ويخلق تحديات أمنية طويلة الأمد.

فهذا السيناريو سيحمل في طياته أزمة إنسانية هائلة نتيجة تدفقات اللاجئين، ويزيد الضغط على البنى الاقتصادية والاجتماعية للدول المجاورة. كذلك يرى الخبير المصري عبد المنعم سعيد أن البلقنة الإيرانية ستعيد ترسيم النفوذ الإقليمي، وقد تشكل منصة جديدة لتدخلات القوى الخارجية بما يعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك، يظل سيناريو البلقنة الكابوس الأكبر لصناع القرار في المنطقة؛ فهو لا يهدد فقط الأمن الإيراني الداخلي، بل يمتد تأثيره إلى دول الجوار ويخلق حالة من الفوضى الإقليمية التي قد تستمر لعقود، ويضع العالم أمام تحديات أمنية وإنسانية وسياسية غير مسبوقة.

السيناريو السادس: التسوية تحت النار

كثيراً ما تنتهي الصراعات الكبرى عندما تصل الأطراف المتحاربة إلى ما يمكن وصفه بـ"نقطة التعادل في الأمم"، أي المرحلة التي تدرك فيها جميع الأطراف أن كلفة الاستمرار في الحرب أصبحت أعلى بكثير من كلفة البحث عن مخرج سياسي. وفي هذا السيناريو، قد يتجه الصراع نحو تسوية قسرية أو تفاوضية تحت ضغط الأزمة، حيث يصبح الحفاظ على الدولة والمصالح الإقليمية المشتركة هدفاً أساسياً للطرفين.

وتشير بعض التقارير إلى أن الدبلوماسية الإقليمية والدولية يمكن أن تلعب دوراً محورياً في هذا النوع من التسويات، عبر وساطة فعالة توازن بين مطالب الأطراف وتضع حدوداً للتصعيد، وتسهم في صياغة اتفاقيات تهدف إلى إعادة الاستقرار الجزئي وتخفيف الانهيار الاقتصادي والأمني في المنطقة.

ويضيف الخبير الأمريكي William Burns أن تاريخ الشرق الأوسط

يظهر أن صفقات «لا غالب ولا مغلوب» غالباً ما تكون الحل الواقعي للصراعات الكبرى، خصوصاً عندما يكتشف كل طرف أن الانتصار الكامل لن يكون ممكناً من دون تكبد خسائر مدمرة.

وفي التحليل العربي، يرى الباحث اللبناني وليد فارس أن الوساطات الإقليمية—مثل عمان أو قطر—قد تصبح المفتاح لإيجاد تسوية تقنع الأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء، وتضع أسس مرحلة جديدة من الترتيبات الأمنية والسياسية في الإقليم. بينما يشير المحلل المصري عبد المنعم سعيد إلى أن هذا السيناريو قد يتيح فرصة لإعادة بناء الثقة بين اللاعبين الإقليميين والدوليين، وهو ما يقلل من خطر الانزلاق نحو مواجهات أوسع أو تصعيد نووي محتمل.

وبالتالي، يمثل سيناريو التسوية تحت النار حالة من التوازن القسري بين الكلفة والفائدة، حيث تفرض الأزمة نفسها على جميع الأطراف لتوليد سلام اضطراري قد يكون غير مثالي، لكنه الأفضل مقارنة باستمرار النزاع المفتوح.

السيناريو السابع: كسر المحذور النووي

يبقى هذا السيناريو الأكثر خطورة، إذ يرتبط باحتمال انزلاق الصراع نحو استخدام أسلحة نووية تكتيكية أو استراتيجية. فمجرد دخول العامل النووي إلى معادلة المواجهة فهذا من شأنه أن يغير قواعد اللعبة بشكل جذري، ويخلق تهديداً وجودياً ليس لإيران أو إسرائيل فقط، بل للمنطقة بأكملها.

يبشر خبراء في Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) إلى أن أي استخدام محتمل للأسلحة النووية التكتيكية سيؤدي إلى إعادة رسم العقيدة العسكرية العالمية، ويضع الأمم المتحدة والقوى الكبرى أمام تحدٍ استثنائي لمنع تكرار المحذور النووي الذي دام منذ 1945.

موازين القوة على حافة التغيير

إن استعراض هذه السيناريوهات السبعة يوضح أن ما يجري في الشرق الأوسط يتجاوز حدود مواجهة عسكرية عابرة، ليصبح اختباراً شاملاً لنظام الإقليم ومستقبل موازنات القوة فيه. فالحروب الكبرى لا تعيد رسم الخرائط الجغرافية فحسب، بل تعيد أيضاً ترتيب مجالات النفوذ، قواعد الردع، والشبكات الاقتصادية والسياسية التي تحدد قدرة الدول على الصمود.

وفي ظل تصاعد التوترات، تبدو المنطقة مقبلة على مرحلة طويلة من عدم اليقين، حيث يتداخل الصراع العسكري مع حسابات الطاقة، الاقتصاد، والصراعات الداخلية للقوى الإقليمية، إضافة إلى رهان القوى الكبرى على توازن النفوذ. ومع ذلك، يظهر التاريخ السياسي للشرق الأوسط أن النزاعات الأكثر حدة كثيراً ما تنتهي عند اللحظة التي تدرك فيها الأطراف أن كلفة استمرار الحرب أعلى بكثير من كلفة البحث عن مخرج سياسي. وبين احتمال الانفجار الكبير، الذي قد يشمل تداعيات نووية أو تشطي داخلي واسع، وإمكانية التسوية القسرية التي تفرضها ضغوط الحرب والاقتصاد الدولي، يبدو أن السيناريو الأكثر احتمالاً في السنوات القادمة هو مزج بين الاستنزاف الطويل والتسوية تحت الضغط. أي أن الأطراف لن تصل إلى «النصر المطلق»، بل إلى حل وسط يوازن بين المكاسب والخسائر، ويعيد الاستقرار الجزئي مع الحفاظ على مصالح الجميع.

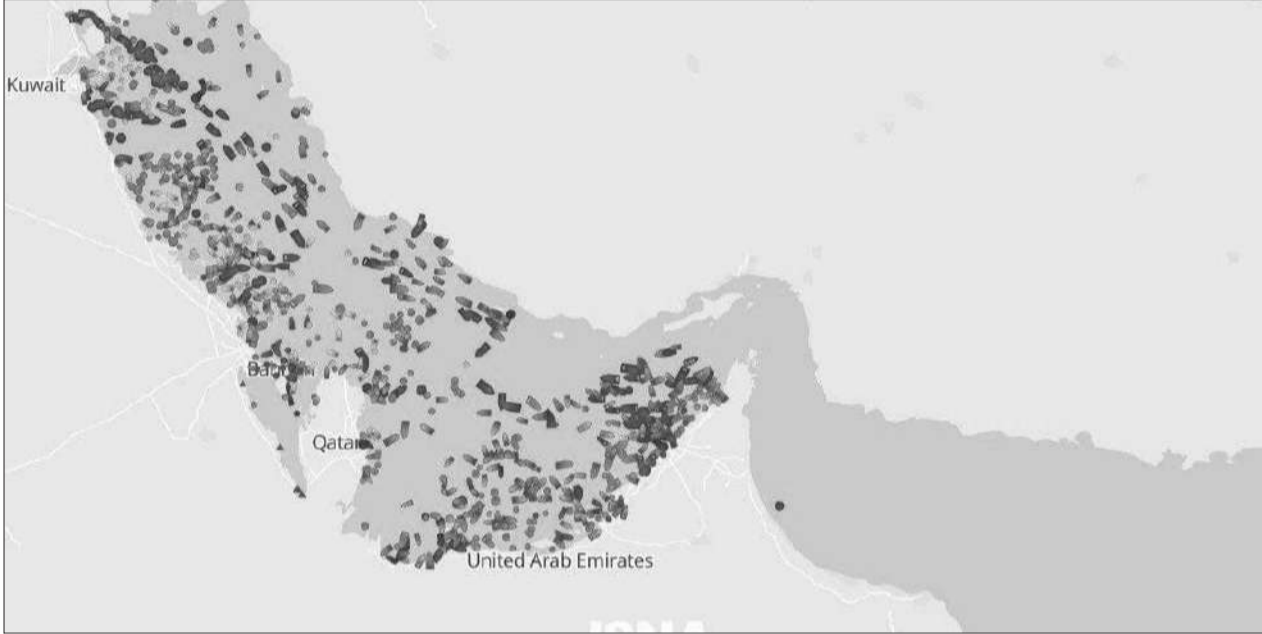
وفي هذا السياق، يظل الشرق الأوسط معلقاً بين الانفجار والتحكم، بين صدام الإيرادات وتساويات الاضطراب. فالحقيقة المؤكدة هي أن الحروب في المنطقة لا تنتهي حين ينتصر طرف، بل حين يدرك الجميع أن استمرارها لم يعد ممكناً، وأن بقاء النظام الإقليمي على قيد الحياة يتطلب تسويات واقعية، مرنة، وذات أفق طويل المدى.

وبالنهاية، يشير هذا التحليل إلى أن السنوات القادمة ستشهد مرحلة إعادة تعريف الاستقرار في الشرق الأوسط، حيث يصبح التوازن بين القوة والاقتصاد والدبلوماسية هو العامل الحاسم في تحديد شكل النظام الإقليمي لعقود مقبلة.



صدمة الطاقة العالمية:

صراع الشرق الأوسط بين الجغرافيا السياسية وأزمة الاقتصاد العالمي



طارق الشيباني

أصبح النفط منذ عقود أحد أهم العناصر المؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي، ولم يعد مجرد سلعة تجارية تخضع لقوانين العرض والطلب، بل تحول إلى أداة جيوسياسية تؤثر في توازنات القوى الدولية. فالدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز تتمتع بقدرة أكبر على التأثير في الاقتصاد العالمي، بينما تبقى الدول المستوردة للطاقة عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. ومع تصاعد التوترات العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران في منطقة الخليج، عادت أسواق الطاقة إلى دائرة الخطر، إذ يمثل أي اضطراب في إمدادات النفط تهديداً مباشراً للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العالم.

جذور الصراع: تاريخ طويل من التوتر

تعود جذور المواجهة بين إيران والولايات المتحدة إلى عام 1979، حين أطاحت الثورة الإيرانية بنظام الشاه الذي كان حليفاً قوياً لواشنطن. ومنذ تلك اللحظة دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة طويلة من التوتر والعداء. فقد أدى اقتحام السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين إلى فرض أولى العقوبات الاقتصادية على إيران، وهو ما شكل نقطة تحول في العلاقة بين الطرفين.

وخلال العقود اللاحقة، تعمق هذا الصراع عبر عدة محطات تاريخية، من بينها الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، ثم سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة في التسعينيات. وفي السنوات الأخيرة أصبح الملف النووي الإيراني محور التوتر الرئيسي، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018 وإعادة فرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران.

البعد الإسرائيلي: صراع أفني واستراتيجي

إلى جانب الولايات المتحدة، يمثل الكيان الصهيوني أحد أبرز أطراف الصراع مع إيران. فتل أبيب ترى في البرنامج النووي الإيراني تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وتوسع بكل الوسائل إلى منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية. ولهذا شنت إسرائيل سلسلة من العمليات السرية والهجمات السيبرانية وعمليات الاغتيال التي استهدفت علماء مرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى ضربات عسكرية متكررة ضد مواقع إيرانية في سوريا.

هذا التصعيد المتبادل جعل المنطقة تعيش حالة توتر دائم، حيث يمكن لأي حادث أو مواجهة محدودة أن يتحول بسرعة إلى صراع واسع النطاق.

مضيق هرمز: عقدة الطاقة العالمية

يقع مضيق هرمز في قلب الأزمة الحالية، إذ يمثل أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط والغاز في العالم. فحوالي خمس استهلاك العالم من النفط يمر عبر هذا المضيق يومياً، أي ما يقارب 20 إلى 21 مليون برميل من النفط. وهذا يعني أن أي تهديد لحركة الملاحة فيه يمكن أن يؤدي إلى صدمة كبيرة في الأسواق العالمية.

وتكمن خطورة المضيق في ضيق مساراته الملاحية، حيث لا يتجاوز عرض الممر القابل للملاحة في بعض النقاط ثلاثة كيلومترات فقط. وبسبب موقعها الجغرافي المطل على الساحل الشمالي للمضيق، تمتلك إيران القدرة على تعطيل الملاحة البحرية عبر الصواريخ الساحلية أو الألغام البحرية أو الزوارق السريعة. ورغم وجود الأسطول الأمريكي الخامس في المنطقة، فإن أي محاولة لإعادة فتح المضيق في حال إغلاقه قد تستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يكفي لإحداث صدمة حادة في أسعار النفط العالمية.

صدمة النفط: عندما تتحول الطاقة إلى أزمة اقتصادية

عندما ترتفع أسعار النفط بشكل كبير، لا يقتصر تأثير ذلك على قطاع الطاقة فقط، بل يمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً. فالنفط يمثل مدخلاً أساسياً في إنتاج ونقل معظم السلع والخدمات، بدءاً من الصناعات الثقيلة وصولاً إلى الزراعة والنقل والشحن.

ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار السلع الغذائية والصناعية. ومع استمرار هذه الزيادة، يبدأ التضخم في الارتفاع، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع تكاليف المعيشة في مختلف دول العالم.

الركود التضخمي: الكابوس الاقتصادي المحتمل

في بعض الحالات قد تقود صدمات النفط إلى ما يعرف بالركود التضخمي، وهي حالة اقتصادية تجمع بين ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي في

الوقت نفسه، وتعد هذه الحالة من أصعب التحديات التي تواجه صناعات السياسات الاقتصادية، لأن أدوات السياسة النقدية التقليدية تصبح أقل فعالية في معالجتها.

فرفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، في حين أن إبقاء الفائدة منخفضة قد يسمح للتضخم بالارتفاع بشكل أكبر. وتشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن كل زيادة قدرها عشرة دولارات في سعر النفط قد تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بنحو 0.2%.

تحولات النظام الطاقوي العالمي

تدفع الأزمات النفطية المتكررة الدول الكبرى إلى إعادة التفكير في سياساتها الطاقوية. فالدول الصناعية الكبرى تسعى اليوم إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل اعتمادها على النفط والغاز، من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.



كما تسعى بعض القوى الاقتصادية الكبرى، مثل الصين، إلى تقليل اعتمادها على الدولار في تجارة الطاقة، وهو ما يعكس تحولات تدريجية في بنية النظام المالي العالمي. فالتنافس على الطاقة أصبح جزءاً أساسياً من الصراع على النفوذ الاقتصادي والسياسي بين القوى الكبرى.

تونس في مواجهة الصدمة النفطية

بالنسبة لتونس، تمثل تقلبات أسعار النفط تحدياً اقتصادياً كبيراً، نظراً لاعتماد البلاد على استيراد جزء كبير من احتياجاتها الطاقوية. فالإنتاج المحلي من النفط لا يغطي سوى نسبة محدودة من الاستهلاك الداخلي، مما يجعل الاقتصاد التونسي حساساً لأي ارتفاع في الأسعار العالمية.

عندما ترتفع أسعار النفط، تزداد فاتورة استيراد الطاقة، وهو ما يضغط على ميزانية الدولة وعلى احتياطات العملة الصعبة. كما يؤدي ذلك إلى زيادة كلفة دعم المحروقات التي تتحملها الحكومة، مما يزيد من عجز الميزانية.

انعكاسات الأزمة على الاقتصاد المحلي

ارتفاع أسعار الطاقة لا يؤثر فقط على ميزانية الدولة، بل يمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. فزيادة أسعار الوقود تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والشحن، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات.

كما قد يتأثر قطاع السياحة بارتفاع أسعار تذاكر الطيران وتكاليف السفر، خاصة أن السياح الأوروبيين يشكلون النسبة الأكبر من زوار تونس. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي تباطؤ الاقتصاد الأوروبي نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة إلى تراجع الطلب على الصادرات التونسية.

الحاجة إلى استراتيجية وطنية للطاقة

تظهر هذه التحديات أهمية تبني استراتيجية وطنية للطاقة تهدف إلى تقليل اعتماد تونس على النفط المستورد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة محاور أساسية، أبرزها الاستثمار في الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يتطلب الأمر تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة وتطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج المحلي، إلى جانب تنويع مصادر استيراد الطاقة لضمان قدر أكبر من الأمن الطاقوي.

الطاقة في قلب التحولات العالمية

تكشف الأزمة الحالية أن الطاقة لم تعد مجرد عنصر اقتصادي، بل أصبحت أحد أهم عوامل القوة في النظام الدولي. فالصراعات الجيوسياسية في مناطق إنتاج النفط يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في استقرار الاقتصاد العالمي، وتعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول.

بالنسبة لتونس، تمثل هذه التطورات تحدياً كبيراً لكنها في الوقت نفسه فرصة لإعادة التفكير في نموذجها الطاقوي والاقتصادي. فتبني سياسات أكثر استدامة في مجال الطاقة يمكن أن يخفف من تأثير الصدمات الخارجية، ويضع البلاد على طريق أكثر استقراراً في المستقبل.

في الذكرى 27 لوفاة الحبيب عاشور:

استقلالية الاتحاد أولاً وأخيراً

ضياء تفتق

«بعد أكثر من 40 سنة من النضال الحزبي، أقدم إليكم اليوم بتأثر عميق استقلالي من عضوية الديوان السياسي واللجنة المركزية للحزب، ورغم ذلك فإني سأواصل خارج الحزب النضال من أجل المصلحة العليا للوطن.»

لخص عاشور في رسالته القصيرة و شديدة الدلالة والتي بعث بها يوم 10 جانفي 1978 إلى رئيس الحزب الاشتراكي الدستوري، اختياراً مبدئياً يتمثل في الفصل بين العمل النقابي والولاء الحزبي عندما يصبح هذا الولاء عبئاً على استقلالية المنظمة النقابية.

فقد أدرك عاشور أن الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي ساهم في تأسيسه منذ أربعينات القرن الماضي، لا يمكن أن يؤدي دوره التاريخي في الدفاع عن الأجراء إذا تحول إلى ملحق من ملحقات السلطة أو امتداد لأجهزتها.

وبهذا الموقف دخل عاشور واحدة من أكثر الفترات توتراً في تاريخ العلاقة بين الاتحاد والسلطة، وهي الفترة التي ستقود بعد أيام قليلة إلى أحداث 26 جانفي 1978 المعروفة بـ«الخميس الأسود»، حين انفجر الصراع بين المنظمة النقابية والنظام السياسي في واحدة من أعنف الأزمات الاجتماعية في تاريخ تونس المعاصر.

مسيرة الأربعين عاماً

لم يكن الحبيب عاشور مجرد اسم عابر في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل، بل كان واحداً من الرجال الذين التصقت بهم سيرة المنظمة حتى كادت تختصر فيهم مرحلة كاملة من تاريخ تونس الاجتماعي والسياسي. فمنذ نشأته في فيفري 1913 بقرية العباسية في جزر قرقنة داخل أسرة شعبية متواضعة، بدا أن هذا الطفل الذي أنهى تعليمه الابتدائي ثم التحق بالمعهد التقني إيميل لوبي بتونس ليتكون في مجال الكهرباء لن يسلك طريق الحياة الهادئة. فقد دفعه وعيه المبكر بالقضية الوطنية والاجتماعية إلى الانخراط منذ سنة 1934 في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد وفي العمل النقابي داخل الكنفدرالية العامة للشغل، قبل أن يتحمل منذ 1935 مسؤوليات نقابية في صفاقس، المدينة

من مواقف الزعيم الحبيب عاشور في أشغال

المجلس القومي التأسيسي (1956 - 1959)

لم يكن حضور الحبيب عاشور في المجلس القومي التأسيسي بعد الاستقلال حضوراً شكلياً، بل كان امتداداً مباشراً لدوره النقابي داخل مؤسسات الدولة الوطنية الناشئة. فقد دخل المجلس نائباً حاملاً معه صوت الطبقة الشغيلة وهمومها، وساعياً إلى ترسيخ فكرة أساسية مفادها أن الاستقلال السياسي الذي تحقق سنة 1956 لا يكتمل إلا باستقلال اقتصادي واجتماعي يضمن كرامة العمال ويؤسس لدولة عادلة.

وفي إحدى مداخلاته خلال أشغال المجلس، عبّر عاشور بوضوح عن موقف الحركة النقابية من التوتر الذي طبع العلاقات مع فرنسا في تلك المرحلة، معتبراً أن الطبقة الشغيلة شعرت بمرارة من الموقف الفرنسي الذي بدا متناقضاً مع روح الصداقة التي دعا إليها الرئيس الحبيب بورقيبة في خطاباته. غير أن عاشور لم يكتف بتشخيص الوضع، بل دعا إلى تحويل الأزمة إلى فرصة لتعبئة وطنية شاملة، مؤكداً أن العمال والموظفين مستعدون لتحمل نصيبهم من التضحيات من أجل حماية استقلال البلاد.

غير أن عاشور شدد في المقابل على أن التضحية لا يمكن أن تُطلب من طبقة دون أخرى، بل يجب أن تشمل مختلف فئات المجتمع. وفي هذا السياق اقترح جملة من الإجراءات الرمزية والعملية، من بينها التخفيض من مرتبات الوزراء، ومساهمة النواب بجزء من منحهم، والحد من الامتيازات المالية المرتفعة التي كانت تثقل ميزانية الدولة في ظرف اقتصادي دقيق. كما دعا الموظفين الصغار والعمال إلى المساهمة بساعة عمل إضافية يومياً تخصص عائداتها لصندوق الدولة في إطار مجهود وطني جماعي.

وكان عاشور يعتبر أن هذه الإجراءات ليست مجرد حلول ظرفية، بل جزء من رؤية أوسع تقوم على تحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي. لذلك دعا إلى توحيد جهود جميع فئات المجتمع - الفلاحين والعمال والتجار والموظفين - لبناء اقتصاد وطني قوي، مؤكداً أن الشعب التونسي قادر على بناء مستقبله بإمكانياته الذاتية دون الارتهان للمساعدات الخارجية.

بهذه الروح النقابية الوطنية كان عاشور يتحدث داخل المجلس التأسيسي، وازعاً العدالة الاجتماعية في قلب مشروع الدولة المستقلة.



التي تصبح أحد المعائل الكبرى لتكوينه النضالي.

في صفاقس، تواصلت علاقته بفرحات حشاد وبجيل النقابيين الوطنيين الذين أدركوا مبكراً أن العمال التونسيين لا يمكن أن يظلوا أسرى تنظيمات نقابية فرنسية لا ترى فيهم سوى امتداد اجتماعي لصراعات سياسية لا تعنيهم. ومن رحم تلك القناة جاءت القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل سنة 1944، ثم انطلقت تجربة النقابات المستقلة في الجنوب التونسي، وهي التجربة التي كان عاشور أحد أبرز مهندسيها ميدانياً وتنظيمياً.

ولم تمض سوى أشهر حتى توج ذلك المسار يوم 20 جانفي 1946 بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل.

منذ تلك اللحظة دخل عاشور قلب المعركة خاصة بتأمين الإضرابات وإدارة الصدام مع سلطات الحماية. وقد برز اسمه في الإضراب العام بتاريخ 5 أوت 1947 الذي تحول إلى محطة دامية في تاريخ الحركة النقابية والوطنية. يومها لم يكن الأمر مجرد تحرك مهني من أجل الأجور، بل معركة حول حق العمال التونسيين في تنظيم نقابي مستقل. سال الدم وسقط الشهداء والجرحى، ودفع عاشور الثمن سجنًا ومحاكمة وابعاداً قسرياً.

غير أن هذا القمع لم يكسر الرجل، فقد حول المنفى بزغوان المدينة الجميلة والهادئة، إلى مقر للمقاومة و صارت محطته لبيع القوود فضاءً للقاء الوطنيين وقيادات الحركة التحررية.

وفي تلك المرحلة ترسخت صورته كمناضل نقابي مندمج في معركة التحرر الوطني، حيث لعب الاتحاد دوراً في تعبئة الجماهير وفي دعم المقاومة السياسية والاجتماعية ضد الاستعمار.

بعد الاستقلال، واصل عاشور حضوره في الشأن العام فشارك في المجلس القومي التأسيسي وتحمل مسؤوليات قيادية صلب الاتحاد، لكن علاقته بالسلطة لم تكن علاقة تبعية. سرعان ما ظهرت التناقضات وانفجرت الصراعات، وانتهى الأمر بإبعاده سنة 1965 في ما عُرف بقضية باخرة قرقنة. غير أن عاشور عاد لاحقاً إلى قيادة الاتحاد، وأسهم في مرحلة مهمة من ترسيخ المفاوضات الاجتماعية وإمضاء الاتفاقيات المشتركة التي نظمت العلاقة بين العمال وأصحاب العمل والدولة.

ولم يقتصر حضور الحبيب عاشور على الساحة الوطنية، بل امتد إشعاعه إلى الفضاء النقابي الدولي. فقد مثل الاتحاد العام التونسي للشغل في عديد المحافل النقابية العالمية، وأسهم في بناء علاقات واسعة مع المنظمات النقابية في العالمين العربي والإفريقي ومع الحركة النقابية الدولية، حتى تولى مسؤولية نائب رئيس الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة. ومن خلال هذا الدور ساهم في التعريف بالتجربة النقابية التونسية وفي دعم قضايا التحرر والعدالة الاجتماعية على المستوى الدولي، مؤكداً أن الحركة النقابية التونسية ليست معزولة عن محيطها بل جزء من نضال عالمي من أجل حقوق العمال والكرامة الإنسانية.

وحين انفجرت أزمة جانفي 1978، لم يكن عاشور طارئاً على المعركة، بل كان امتداداً لتاريخ كامل من الصدام دفاعاً عن استقلالية القرار النقابي. وبعد سنوات قليلة سيعود إلى السجن سنة 1985 بتهم عديدة منها التخابر لفائدة دولة أجنبية في واحدة من أكثر المحطات إثارة للجدل في مسيرته.

لكن الخيط الناظم في كل تلك المسيرة ظل واضحاً: من الاستعمار إلى دولة الاستقلال، ومن الإضرابات إلى السجن، ظل الحبيب عاشور متمسكاً بقناعة واحدة رافقته طوال حياته: أن الاتحاد العام التونسي للشغل لا يكون اتحاداً حقيقياً إلا إذا كان مستقلاً، وأن قوة المنظمة في استقلال قرارها وفي وفائها للعمال وللمصلحة العليا للوطن.

من فائز الصناديق إلى أزمة الجريات:

قصة التحول الديمغرافي

والتشغيلي

بقلم الهادي دحمان



يستعمل غالباً مفهوم المؤشر الديمغرافي لتفسير أحد أسباب إنخراط التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وفقدان السيولة لدى الصناديق الاجتماعية... فما هي الدلالات التاريخية لهذا المصطلح أو المفهوم

باعتباره مؤشراً قياسي لا يمكن تهيئته أو الإستغناء عنه لفهم الواقع واستشراف مستقبل المرفق العام للحماية الاجتماعية؟

يجب التنويه في هذا السياق التحليلي بعلاقة المعطيات الديمغرافية والعمرائية بالسياسة التشغيلية وما يسمى منوال التنمية من حيث برامج الإستثمار ومشاريع الإقتصاد الوطني في علاقة بالتحويلات والخدمات الإجتماعية.

فقد نشأت منظومات الضمان الاجتماعي بتونس ضمن مسار إصلاحي لدولة الإستقلال الذي أعطى الأولوية للتعليم و الصحة والتشغيل في القطاعين العام والخاص كما بعثت المؤسسات والمنشآت العمومية والأقطاب الإدارية والصناعية والمجامع الفلاحية على إمتداد فترة التعاضد وإقتصاد الدولة الموجه ضمن مخططات التنمية. واصطبغت سياسات التشغيل بميزات إجتماعية أساسا بهدف بعث شبكة إستثمارية تراكمية تمكن من التحكم نسبيا في البطالة وذلك بالتوازي مع برامج التنظيم العائلي والهجرة.

وعليه راكمت منظومة الضمان الاجتماعي فوائضا مالية مهمة وقع توظيفها بنكيا وإستثمارها ضمن البرامج الاجتماعية على غرار القروض والسكن والإستهلاك حيث كانت نسبة النشاط تضاهي أكثر من سبع مرات عدد أصحاب الجريات بأنواعها.

هذا المؤشر الديمغرافي بدأ في التراجع والتدني نتيجة عوامل موضوعية تعود الى تطور مؤشر مؤمل الحياة لدى الولادة وتحسن الأوضاع الصحية وإنتشار التعليم والمتغيرات التي عرفتها خارطة المهنة والمستويات التكوينية للأجراء بالقطاعين. وللتذكير فقد نهت الدراسات الأكتوارية الى مخاطر هشاشة المؤشر الديمغرافي في علاقة بالأزمات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي كانت من مسببات إرتفاع معدلات البطالة وتراجع نسب النمو والتحويلات الهيكلية العمرائية و السكانية.

تغير المؤشر حتى بلغنا اليوم نشيطين ونيف مقابل متقاعد أو صاحب جارية بغض النظر عن تطور معدلات الجريات بفضل التعديل الآلي والزيادات في الأجور بما فيها الأجر الأدنى الصناعي المضمون وكذلك الفلاحي. وتدل القياسات على بلوغنا واحد فاصل واحد في غضون 2050 وما قبله إذا استمرت الوضعية التشغيلية وإنحسار آفاق الإستثمار الوظيفي وتغول الإقتصاد الموازي المنفلت تماما من منظومات الضمان الاجتماعي والجباية. يتضح إذن وبشكل بديهي أن إيرادات أنظمة الضمان الاجتماعي وتحديد خدماتها الأساسية المتمثلة في الالتزام بصرف الجريات لا يمكن أن تكفل التعهدات بما يجعل الموارد المالية المتأتية من مساهمات النشيطين والمشغلين في نظام توزيعي دون المصاريف بهذا العنوان لعدة أسباب أهمها المؤشر الديمغرافي المرتبط بالتشغيلية والتهم السكاني.

خلاصة القول أننا لا نتصور إصلاحا هيكليا لمنظومة الضمان الاجتماعي خارج سياقات الإصلاحات الكبرى لمنظومات الجباية والتعويض وتوسيع الحماية الاجتماعية في اتجاه الإقتصاد الموازي وإحتواء أشكال العمل الجديدة واللامنظمة بما يدعو الى تشريك أهل الاختصاص من مجالات المالية والمحاسبة والديمغرافيا والدراسات الأكتوارية والعلوم ذات الصلة وهي تحديات استراتيجية تكون موضوع مساهمات قادمة.

قطاع التعليم الثانوي يقرّ إضراباً وطنياً يوم 7 أفريل وتحركات احتجاجية دفاعاً عن حقوق الأساتذة



تتوج هذه التحركات بتجمع وطني سيتم الإعلان عن مواعده لاحقاً. كما تقرر تنظيم ندوة صحفية خلال الفترة القادمة لتوضيح موقف القطاع وتقديم تفاصيل المطالب المهنية التي يتمسك بها الأساتذة. وفي تصريح لجريدة الشعب، أوضحت سهام بوسنة أن اجتماع الهيئة الإدارية يأتي استكمالاً لأشغال الهيئة السابقة المنعقدة يوم 2 فيفري الماضي، والتي أقرت تنفيذ سلسلة من الإضرابات الإقليمية في مختلف جهات البلاد، مؤكدة أن هذه التحركات تأتي في إطار الدفاع عن الحقوق المعنوية والمادية للأساتذة والضغط من أجل استئناف المفاوضات الجدية مع وزارة التربية.

وأضافت أن القرارات النضالية التي اتخذتها الهيئة الإدارية تعكس حالة الاحتقان المتنامية في صفوف الأساتذة نتيجة تردي أوضاعهم الاجتماعية وتراجع قدرتهم الشرائية، في ظل ارتفاع متواصل للأسعار وتدهور الظروف المهنية داخل المؤسسات التربوية.

انتقادات لسياسة الحكومة

واعتبرت الهيئة الإدارية أن الحكومة ووزارة الإشراف

قررت الهيئة الإدارية القطاعية للتعليم الثانوي تنفيذ إضراب وطني حضوري بكافة المؤسسات التربوية يوم الثلاثاء 7 أفريل 2026، وذلك في إطار حراك احتجاجي جديد للدفاع عن الاستحقاقات المهنية والمادية لمدرسات ومدرسي القطاع، في ظل ما وصفته النقابة بتواصل تجاهل سلطة الإشراف لمطالب الأساتذة وتعطل الحوار الاجتماعي.

وجاء هذا القرار خلال أشغال الهيئة الإدارية القطاعية المنعقدة بدار الاتحاد بالعاصمة يوم السبت 7 مارس 2026، برئاسة عضوة المركزية النقابية سهام بوسنة، حيث خصص الاجتماع لتقييم الإضرابات الإقليمية التي نفذها أساتذة التعليم الثانوي خلال شهر فيفري الماضي، إلى جانب مناقشة الخطط النضالية المزمع اعتمادها خلال المرحلة المقبلة.

حراك احتجاجي متعدد الأشكال

وإلى جانب الإضراب الوطني المرتقب، أقرت الهيئة الإدارية تنظيم تجمعات ووقفات احتجاجية جهوية أمام مقرات المندوبيات الجهوية للتربية، على أن



الأجور في إطار مفاوضات اجتماعية رسمية وليس عبر قرارات أحادية، إضافة إلى تفعيل الزيادة في منحة التكاليف البيداغوجية المنصوص عليها في اتفاق 23 ماي 2023.

كما شددت على ضرورة تطبيق كافة بنود اتفاقيتي 9 فيفري 2019 و23 ماي 2023، وفتح تفاوض جدي ومسؤول مع الجامعة العامة للتعليم الثانوي حول مطالب القطاع الواردة في اللائحة المهنية الصادرة عن مؤتمر الجامعة المنعقد يومي 1 و2 أكتوبر 2023. ومن بين المطالب المطروحة كذلك اعتماد اتفاقية 8 جويلية 2011 كإطار وحيد لتكليف المديرين والنظار، ومراجعة منحهم الوظيفية، إلى جانب احتساب المفعول المالي والإداري للترقيات المهنية بعنوان سنة 2024 ابتداءً من شهر جويلية من نفس السنة وفق الاتفاق المبرم بين الجامعة العامة ووزارة التربية. كما دعا القطاع إلى فتح باب الحوار مع الطرف الاجتماعي للتجديد بإصلاحات جذرية تهدف إلى إنقاذ المنظومة التربوية وتحسين ظروف العمل داخل المؤسسات التعليمية.

انتهكتنا مبادئ الحوار الاجتماعي من خلال فرض زيادة في الأجور بقرار أحادي الجانب دون تحديد قيمتها أو آجال تنفيذها، معتبرة أن هذا التوجه يمثل التفافاً على المفاوضات الاجتماعية وتراجعاً عن الاتفاقيات الممضاة مع الطرف النقابي.

كما ندد أعضاء الهيئة بما وصفوه بمحاولات ضرب الحق النقابي والالتفاف على المكاسب الاجتماعية التي تحققت بنضالات طويلة، إلى جانب ما اعتبروه تراجعاً عن الالتزامات السابقة، وهو ما أسهم في تعميق أزمة الثقة بين النقابة وسلطة الإشراف. وتطرق النقاش كذلك إلى تردي الوضع الاجتماعي للأساتذة واهتراء قدرتهم الشرائية، فضلاً عن النقص الفادح في إطار التدريس والإشراف، الأمر الذي أدى إلى إئثار كاهل المدرسين بالساعات الإضافية وإخضاع البعض منهم لنقل اعتبارتها النقابة تعسفية تحت عنواني الزيادة على النصاب وسد الشغورات.

مطالب مهنية واضحة

وأكدت الهيئة الإدارية تمسكها بجملة من المطالب المهنية التي تعتبرها أولوية، من بينها الزيادة في

اللائحة مهنية للهيئة الإدارية القطاعية للتعليم الثانوي

بين الجامعة العامة للتعليم الثانوي ووزارة الإشراف.

- 5 - فتح حوار جدي مع الطرف الاجتماعي من أجل الشروع في إصلاحات عميقة وجذرية تنقذ المدرسة العمومية وتحفظ مكانة المربي ودوره داخل المجتمع.
- 6 - إصدار وزارة الشباب والرياضة باقي ترقية التربية البدنية ومهن الرياضة بعنوان 2024 وفتح مناظرة 2025
- 7 - التصدي لظاهرة العنف التي أصبحت تهدد سلامة كامل الفاعلين في العملية التربوية من أساتذة واطار اشراف وتلاميذ.

وقررت الهيئة الإدارية القطاعية، في صورة تواصل تعلت سلطة الإشراف ومواصلتها سياسة اللامبالاة

تنفيذ إضراب حضوري يوم 07 أفريل 2026 بكافة المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية، مصحوبا بوقفات احتجاجية جهوية أمام المندوبيات الجهوية للتربية.

إبقاء الهيئة الإدارية القطاعية في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع وتقييم الأشكال النضالية القادمة. كما تؤكد الهيئة الإدارية استعدادها لخوض كل الأشكال النضالية وأن لا خطوط حمراء دفاعاً عن كرامة المربين والمربين، وعن الحقوق المهنية المشروعة، وعن القيمة الاعتبارية للمدرسة العمومية.

الجدي والمسؤول مع الطرف النقابي. يحملون سلطة الإشراف المسؤولية الكاملة عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع من احتقان وتصعيد نتيجة هذه السياسات التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد تعميق الأزمة داخل القطاع التربوي.

ويؤكدون تمسكهم بالمطالب التالية:

- 1 - الترفيع في الأجور في إطار المفاوضات الاجتماعية واحترام مبدأ التفاوض، ورفض سياسة فرض الزيادات بأوامر أحادية الجانب، مع التفعيل الفوري للزيادة في منحة التكاليف البيداغوجية طبقاً لما نصت عليه اتفاقية 23 ماي 2023
- 2 - فتح مفاوضات جدية ومسؤولة مع الجامعة العامة للتعليم الثانوي حول مطالب القطاع الواردة في اللائحة المهنية المؤتمر 01 و 02 أكتوبر 2023، مع التطبيق الكامل لاتفاقيتي 09 فيفري 2019 و 23 ماي 2023
- 3 - اعتماد اتفاقية 08 جويلية 2011 إطاراً وحيداً لتعيين المديرين والنظار، ومراجعة منحهم الوظيفية بما يضمن إنصافهم.
- 4 - احتساب المفعول المالي والإداري للترقية المهنية بعنوان سنة 2024 ابتداءً من شهر جويلية من نفس السنة طبق للاتفاقية المبرمة

إن أعضاء الهيئة الإدارية القطاعية للتعليم الثانوي المجتمعين يوم 07 مارس 2026 بدار الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة الأخت سهام بوسنة الأمين العام المساعد المسؤولة عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية، وبعد التداول في أوضاع القطاع وما آلت إليه المنظومة التربوية من تدهور نتيجة سياسات التهميش واللامبالاة فإنهم:

يحيون المدرسات والمدرسين على التزامهم المسؤول بقرارات هيكلهم النقابية وإنجاحهم للإضرابات القطاعية الإقليمية أيام 16 و 17 و 18 فيفري 2026، ويتمنون عالياً التفاهم حول منظماتهم العتيدة وتشبثهم بالدفاع عن مطالبهم المشروعة وكرامتهم المهنية.

يجددون تمسكهم الكامل بكل المطالب الواردة في اللائحة المهنية المنبثقة عن الهيئة الإدارية القطاعية المنعقدة بتاريخ 02 فيفري 2026 بدار الاتحاد العام التونسي للشغل، ويعتبرونه اعتداء صارحاً على الحقوق المكتسبة ومحاولة مفضوحة للتضييق على العمل النقابي واستهداف الحق النقابي

يستنكرون مواصلة سلطتي الإشراف سياسة التجاهل والمماطلة إزاء المطالب المشروعة لأساتذة التعليم الثانوي ورفضها فتح باب التفاوض

أي مضامين تربوية أمام تحدي الذكاء الاصطناعي؟

محمد المناعي



راكم المجتمع التونسي منذ ما يزيد عن قرن ونصف من التعليم العصري، علاقة وطيدة بالمدرسة التي أصبحت محل اهتمام الأسرة وجزء من رهناتها وإحدى أبرز أبواب استثمارها في المستقبل، في المقابل تراجعت مكانة التعليم ضمن اهتمامات الدولة وفي سياساتها العمومية. فقد تُركت المنظومة التربوية لسنوات طويلة دون إصلاحات عميقة، مما أدى إلى تدهور بنيتها التحتية وتجهيزاتها، وتقادم مضامينها ومناهجها، إضافة إلى محاصرتها بظواهر العنف والمخدرات والاتجار بالمعرفة وتحديات التطور السريع آخر مظاهره الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي.

هذه المكانة التي للمدرسة في الوعي الجمعي وهذه الأزمة المركبة التي تعيشها المنظومة التربوية جعلتها محل مساءلة كلما واجه المجتمع التونسي أزمة قيمية أو سلوكية أو اجتماعية أو سياسية باعتبارها إحدى الفئات المسؤولة عن تكوين المواطن. هذا الاهتمام وهذه المساءلة نفسها يمكن أن تتحول إلى نقطة انطلاق أساسية لأي مشروع إصلاحية يستهدف مختلف أبعاد المنظومة التربوية، وخاصة مضامينها.

رغم ترسخ الطابع العصري للتعليم التونسي فإن المضامين التعليمية تواجه عدة صعوبات في المحتوى والمناهج، حيث تتسع الفجوة سنة بعد أخرى بين البرامج التعليمية والتجديد العلمي في مختلف المواد معتمدة على مضامين أخرى كتب منذ ربع قرن تاريخ آخر اصلاح تربوي عرفته تونس، حين كانت نسبة مستخدمي الإنترنت لا تتجاوز 5%. تقف هذه البرامج اليوم أمام مأزق التجاوز الزمني وغياب التحيين خاصة وأن المتعلم لم يتجاوز مضمون الكتب الورقية إلى ما هو رقمي فقط بل تحولت تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى جزء من حياته اليومية في فهم وتحليل الظواهر.

لقد أتاحت التقنيات الحديثة والمقاربات التربوية المعاصرة إمكانات جديدة لتكثيف الفعل التربوي والتوجه مباشرة نحو الأهداف المعرفية والمهارية والسلوكية للعملية التعليمية فالمعرفة لم تعد حبيسة الكتاب المدرسي أو قاعة الدرس بل أصبحت متاحة للمتعلم في هاتفه الذكي وفي فضاءات اهتمامه اليومية. فالنجاحة تقتضي التركيز على المهارات الأساسية مثل الملاحظة والتحليل والتجريب والنقد والمقارنة وإنتاج المعرفة كما ينبغي أن تهتم العملية التربوية بالبعد الوجداني والسلوكي، لأن الهدف النهائي من التعليم ليس فقط نقل المعارف، بل بناء شخصية متوازنة قادرة على التفكير النقدي، ومتصالحة مع ذاتها ومع محيطها، وحاملة لقيم المواطنة والالتزام الإنساني.

غير أن المدرسة التونسية ما تزال، إلى حد كبير، أسيرة منهج تعليمي قائم على التلقين وتراكم المعارف وحفظها واسترجاعها وقد تحولت علاقة المتعلم بالمعرفة في كثير من الأحيان إلى علاقة ميكانيكية هدفها الأساسي الحصول على نقاط تسمح بالارتقاء إلى المستوى الموالي. في المقابل، بقيت الجوانب التطبيقية محدودة ومحصورة في عدد قليل من المواد، كما تراجعت الوظيفة السلوكية للمدرسة، لتترك فراغاً ملأته الشوارع ومنصات التواصل الاجتماعي التي تستقطب المراهقين وتوجههم في كل الاتجاهات دون بوصلة واضحة.

إن إصلاح المضامين التربوية لا يقتصر على مجرد التحيين على أهميته بقدر ما يجب أن يبنى على تصور منظومي شامل للتونسي وللإنسان الذي نسعى لبنائه وللمساهمة في تشكيل تصوراتهم ومثلاثه لنفسه وللآخر المختلف ولوطنه ولتاريخه ولهويته وللعالم، مع مراعاة أن المدرسة كفت عن احتكار هذه الوظيفة إذ أصبحت مجرد فضاء من بين عدة فضاءات، واقعية وافترضية، تسهم في بناء شخصية المتعلم. ومن ثم، فإن دور المدرسة يجب أن يتسم بالمواكبة والنجاحة، حتى لا تتحول إلى فضاء تقليدي مغلق يرفض التغيير ويتشبث بأدوار لم تعد تلائم الواقع الرقمي المعاصر، حيث اختصر الذكاء الاصطناعي الزمن في التعلم والبحث. ويمكن لهذه التقنيات أن تكون رافعة لتعزيز نجاعة المضامين التربوية، بدل أن تتحول إلى موضوع للرفض أو الانغلاق ذلك أن عديد الظواهر التي تنخر المجتمع وتحاصر المدرسة هي نتاج للمدرسة نفسها ولضعف مواكبتها.

لذلك فإن إصلاح المضامين التربوية، بما يتلاءم مع التحولات الرقمية والمتغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع التونسي والعالم، يتطلب نفساً إصلاحياً تقدمياً جريئاً يفتح المدرسة على مصراعيها لتكون ورشة عمل مفتوحة للتدرب على الإنسانية والمواطنة وإنتاج المعرفة والتجريب والابتكار والإبداع والنقد لا إطاراً مغلقاً لإعادة تدوير المعارف والمسلمات وتعليب العقول وإعادة إنتاج إنسان مهزوم محاصر اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، المضامين التربوية المنشودة يجب أن تعلي مكانة العلم والعقل والإبداع وتكون حاملة لمشروع مجتمعي حداثي متصدية لكل أشكال الارتداد الحضاري.



ملفات أخرى على طاولة الهيئة

وتطرت الهيئة الإدارية كذلك إلى عدد من القضايا المرتبطة بالوضع العام في البلاد والقضايا النقابية، حيث عبرت عن تضامنها مع عمال قطاع المطاحن عقب اعتقال النقابي بلقاسم عمر، الكاتب العام لنقابة المطاحن الكبرى للجنوب بصفاقس، إثر تنفيذ إضراب بالمؤسسة التي يعمل بها. واستنكر أعضاء الهيئة ما اعتبروه انتهاكاً للحق النقابي، مطالبين بالإفراج الفوري عنه ومؤكدين تضامهم مع عمال القطاع في نضالهم من أجل تحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية.

كما عبرت الهيئة عن مواقف تضامنية مع عدد من القضايا الإقليمية، من بينها التضامن مع الشعب الفلسطيني والأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، إضافة إلى استنكار ما وصفته باعتقال قيادات «أسطول الصمود» الساعي إلى كسر الحصار على غزة.

هيئة في حالة انعقاد

وفي ختام أشغالها التي تواصلت إلى حدود ساعات الفجر، أكدت الهيئة الإدارية القطاعية للتعليم الثانوي أنها ستبقى في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع وتقييم التحركات المقبلة، مع إمكانية العودة للاجتماع مجدداً وفق تطور المفاوضات ومدى استجابة وزارة التربية للمطالب المرفوعة. وشددت الهيئة على أن الدفاع عن حقوق الأساتذة وتحسين ظروف عملهم يمثلان شرطاً أساسياً للحفاظ على استقرار المنظومة التربوية وضمان جودة التعليم في تونس.

تقييم الإضرابات الإقليمية

من جانبه، أكد الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي محمد الصافي أن الهيئة الإدارية خصصت جزءاً مهماً من أشغالها لتقييم الإضرابات الإقليمية التي تم تنفيذها أيام 16 و17 و18 فيفري 2026 بمختلف أقاليم البلاد.

وأوضح أن هذه الإضرابات شملت ولايات الشمال والوسط والجنوب، وشارك فيها الأساتذة العاملون في المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية، مما في ذلك الأساتذة المكلفون بخطط إدارية أو تربوية، فضلاً عن مدرسي التربية البدنية العاملين في المدارس الابتدائية.

وأشار الصافي إلى أن نسب المشاركة في هذه التحركات بلغت حوالي 75 بالمائة، معتبراً أن هذه النسبة تعكس ما وصفه بعودة الحراك إلى قاعات الأساتذة بعد نحو سنة من آخر إضراب وطني نفذه القطاع في فيفري 2025.

وأضاف أن الجامعة العامة تعتبر هذه النتائج مرضية في ظل الظرفية السياسية والنقابية الراهنة، مؤكداً أن الإضراب الوطني المرتقب يوم 7 أفريل يمثل خطوة تصعيدية جديدة في حال تواصل ما وصفه بتجاهل وزارة التربية لمطالب القطاع وعدم فتح قنوات حوار جدية مع الطرف النقابي. كما انتقد الصافي ما اعتبره استمراراً لسياسة ضرب الحق النقابي والقطيعة مع الأجسام الوسيطة، مشيراً إلى أن توقف الاقتطاع الآلي للانخرطات النقابية منذ شهر فيفري الماضي يعد مؤشراً مقلقاً على طبيعة العلاقة بين السلطة والمنظمات النقابية.

تصاعد التوتر بسبب تعطل مراجعة منح العمل الاجتماعي بالمستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة بنزرت

عبرت هيكل ممثلة لأعوان وإطارات الصحة بالمستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة بنزرت عن استيائها الشديد من عدم التوصل إلى اتفاق مع سلطة الإشراف بخصوص مراجعة منح العمل الاجتماعي، وفي مقدمتها منحة عيد الفطر التي لم يطرأ عليها أي تعديل منذ أكثر من عشر سنوات.

ويأتي هذا الموقف في ظل ما اعتبرته الأطراف النقابية استمرار سياسة المماطلة في معالجة هذا الملف، رغم المطالب المتكررة بمراجعتها بما يتماشى مع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وأكدت هذه الهيكل أن الإشكال تعمق أيضاً بعد رفض سلطة الإشراف الموافقة على طلب إعادة توزيع ميزانية العمل الاجتماعي لسنة 2026، رغم أن هذه الميزانية تمت المصادقة عليها داخل مجلس إدارة المستشفى.

وأوضحت أن المقترح كان يستند إلى القيمة المرصودة ضمن الميزانية العامة للمؤسسة الصحية، بهدف تحقيق مبدأ المساواة مع بقية المستشفيات الجامعية الأخرى التي يتمتع أعوانها بمنح اجتماعية أكثر توازناً.

واعتبرت الجهات الممثلة للأعوان أن رفض تعديل منح العمل الاجتماعي، وعلى رأسها منحة عيد الفطر، رغم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك، يعكس ما وصفته بسياسة المغالبة والتعطيل، وهو ما أثار حالة من الاحتقان داخل صفوف العاملين في القطاع. وشددت في هذا السياق على تمسكها بالحقوق المشروعة لأعوان وإطارات الصحة، مؤكدة أن مواصلة التحرك النضالي تبقى الخيار المتاح للدفاع عن هذه المطالب.

كما أشارت إلى أن الأشكال النضالية التي سيتم اعتمادها ستحدد في القريب العاجل، مؤكدة أن الدفاع عن الحقوق الاجتماعية للعاملين في القطاع الصحي يظل أولوية في ظل الظروف المهنية والاقتصادية الصعبة التي يواجهها الأعوان.

وفي ختام موقفها، دعت جميع أعوان وإطارات الصحة إلى مزيد من التجند وحرص الصفوف دفاعاً عن حقوقهم المشروعة، مؤكدة أن هذه الحقوق لا تُمنح بل تُنتزع عبر العمل النقابي المشروع ومختلف الأشكال النضالية المتاحة.

صفاقس :

فرقة أمنية تختطف كاتب عام نقابة المطاحن الكبرى للجنوب الاخ بلقاسم معمر



علمت الشعب ان فرقة أمنية عمدت مساء اليوم السبت 7 مارس 2026 إلى اختطاف الاخ بلقاسم معمر الكاتب العام للنقابة الأساسية المطاحن الكبرى للجنوب مباشرة بعد الافطار من امام منزله.

وحسب المعطيات التي توفرت لدينا من قبل مصادرنا، تأتي هذه العملية على خلفية شكاية تقدم بها صاحب العمل وذلك إثر تنفيذ ونجاح الإضراب القانوني والشرعي عن العمل بالمؤسسة الأسبوع الفارط دفاعا عن حق العمال في الزيادة في الأجور وتعديل مقدرتهم الشرائية.

ويشمل هذا التضييق على الحق النقابي والهرسلة باقي أعضاء النقابة الأساسية بتلقيق قضايا ضدهم وملاحقتهم عدل، في انتهاك واضح للقانون.

وأثارت عملية اختطاف الاخ الكاتب العام استياء واسعاً و غضبا في صفوف عمال الشركة والنقابيين بجهة صفاقس، وهو الأمر الذي سيزيد من حدة التوتر في المؤسسة وفي القطاع وفي الجهة.

بيان الهيئة الإدارية

للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس

انعقدت اليوم الثلاثاء 10 مارس 2026 الهيئة الإدارية الجهوية للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس برئاسة الأخ الطاهر المزري الأمين العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص في ظرف إقليمي دقيق خاصة بعد الاعتداء الأخير من طرف التحالف الأمريكي الصهيوني الغاصب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وظرف وطني يتسم بتصاعد التوترات الاجتماعية وتنامي محاولات السلطة للتضييق على العمل النقابي والجمعياتي والحقوق والإعلامي والسياسي عموماً وضرب الحريات العامة والفردية وبعد التداول في الأوضاع النقابية والاجتماعية بالجهة وبالبلاد عموماً، فإن الهيئة الإدارية الجهوية تعلن ما يلي :

1. تجديد اعتزازها العميق بالانتماء إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، هذه المنظمة الوطنية العريقة التي ستظل حصناً للدفاع عن حقوق الشغالين والكادحين، مهما اشتدت حملات التضييق والاستهداف التي تتعرض لها من قبل المنظومة الحاكمة ومهما تعددت محاولات النيل من استقلاليتها ودورها التاريخي.

2. إدانتها الشديدة لعملية الاختطاف التي تعرض لها الأخ بلقاسم معمر الكاتب العام لنقابة المطاحن الكبرى بصفاقس من أمام منزله مساء السبت 7 مارس 2026 من طرف جهات أمنية على خلفية تنفيذ أعوان المؤسسة لإضراب شرعي وقانوني دفاعاً عن حقوقهم المشروعة واعتبارها سابقة خطيرة تمثل اعتداء فاضحاً على العمل النقابي ومحاولاً لتهريب النقابيين وثنيتهم عن الدفاع عن حقوق منظورهم كما تعبر الهيئة الإدارية عن استنكارها لما تعرض له الأخ أحمد بن عياد الكاتب العام المساعد للمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس وعضو الفرع الجامعي للصحة من إيقاف منذ 10 فيفري 2026 واستيائها الشديد لكل توظيف محتمل للقضاء لاستهداف النقابيين أو التضييق عليهم.

3. استنكارها الشديد لما صدر عن والي الجهة في علاقة بالتساخر غير القانونية التي حاول فرضها على أعوان مؤسسة المطاحن الكبرى وغيرها في تجاوز واضح لتشريعات المنظمة للعلاقات الشغلية، بدل الاضطلاع بدوره في النهوض بأولويات الجهة من حيث المشاريع المعطلة والوضع الاجتماعي عامة بما في ذلك تهيئة مناخ الحوار والبحث عن حلول عبر آليات التفاوض واحترام الحق النقابي.

4. تنديدها بتدهور الأوضاع الاجتماعية التي ازدادت حدة مع حلول شهر رمضان المعظم في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار وانهايار المقدرة الشرائية لعموم التونسيين، بما يعكس فشل سياسات الحكومة في حماية الفئات الشعبية والطبقة الشغيلة.

5. إدانتها لمواصلة سياسة التهميش والإهمال التي تعاني منها جهة صفاقس عبر تعطيل عديد المشاريع الحيوية والتنمية رغم ما تمثله الجهة من ثقل اقتصادي وتجاري وبشري وهو ما يعمق حالة الاحتقان ويكرس غياب العدالة الجهوية.

6. إدانتها للهجوم الأمريكي الصهيوني الغادر على الجمهورية الإسلامية الإيرانية واستهدافها لقيادات في الدولة ومؤسسات ومنشآت مدنية وحتى المدارس والأحياء الأهلة بالسكان واعتباره عدواناً سافراً وانتهاكاً خطيراً لسيادة الدول وتصعيداً يهدد أمن المنطقة واستقرارها.

7. تجديد دعمها المطلق لمحور المقاومة في الأراضي المحتلة وعلى رأسها نضالات الشعب الفلسطيني الصامد في مواجهة الاحتلال الصهيوني وتأكيدها أن قضايا التحرر والكرامة ستظل في صلب وجدان الحركة النقابية.

8. دعوة جميع النقابيين بالجهة للمساهمة في عملية تجديد الانخراط بمنظمتنا العتيدة والتأكيد على جميع الهياكل النقابية للعمل على إنجاز مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سينعقد أيام 25 و 26 و 27 مارس 2026 بالمنستير والحرص على نجاحه المحطة الهامة لكي تسترجع المنظمة دورها الوطني والاجتماعي «ثابتون على المبادئ منتصرون للحقوق والحريات».

كما تؤكد الهيئة الإدارية الجهوية أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التجاوزات الخطيرة وأنها تحتفظ بحقها في اتخاذ كل الأشكال النضالية المشروعة دفاعاً عن الحق النقابي وكرامة النقابيين وحقوق الشغالين، بما في ذلك التحركات الميدانية المشروعة التي سيتم تحديدها لاحقاً إذا ما تواصلت سياسة التضييق والاستهداف وتجاهل المطالب المشروعة للجهة وأبنائها.

عاشت نضالات الطبقة الشغيلة

وقف احتجاجية يومية لأعوان شركة البيئة والغراسية والبستنة بتطاوين بسبب تأخر الأجور

أعلن الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين عن تنظيم تحركات احتجاجية لأعوان وإطارات شركة البيئة والغراسية والبستنة بالجهة، وذلك على خلفية تأخر صرف الأجور لمدة تقارب ثلاثة أشهر، في ظل ما وصفه بسياسة التسويف والمماطلة من قبل سلطة الإشراف.

وأوضح الاتحاد أن هذه التحركات ستتمثل في تنفيذ وقفات احتجاجية يومية بداية من يوم الثلاثاء 10 مارس 2026، وذلك انطلاقاً من الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى الساعة الواحدة بعد الزوال، أمام مقر ولاية تطاوين، على أن يكون التجمع والانطلاق من أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل.

وأشار البيان إلى أن هذه التحركات ستواصل إلى حين صرف جميع الأجور المستحقة لأعوان وإطارات الشركة، مؤكداً دعوته لكافة منظوريه العاملين بشركة البيئة والغراسية والبستنة بتطاوين إلى المشاركة في هذه الوقفات الاحتجاجية دفاعاً عن حقوقهم الاجتماعية والمهنية.

تشكيكية جديدة على رأس النقابة الأساسية للتعليم الاساسي بتطاوين الشمالية



انعقد اليوم الإثنين 09 مارس 2026 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين وبإشراف المكتب التنفيذي الجهوي، المؤتمر المؤجل للنقابة الأساسية للتعليم الاساسي بتطاوين الشمالية وقد افرز التركيبة التالية :

- محمد بن ضو: كاتب عام
أعضاء: عائشة غبارة، مسعود التونكتي، عبد الرحمان البدوي، أنيس المليح، رضا الفيتوري ومحمد العطوي :

تشكيكية جديدة على رأس النقابة الأساسية لأعوان المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بن عروس



انعقد اليوم الاثنين 9 مارس 2026 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس مؤتمراً النقابة الأساسية لأعوان المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بن عروس، بإشراف الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس برئاسة الأخ محمد نجيب المبروكي الكاتب العام وقد أسفرت العملية الانتخابية عن التشكيكية التالية :

سوسن بوراوي : كاتبة عامة
أعضاء : الأسعد الشايب، صالح الدريدي، عبد القادر المرغني، خميس الدريدي، بشير الدريدي و مالك الشايب.

نابل : نقابة مستشفى محمد الطاهر المعموري تطالب بانتدابات جديدة ومركز شرطة قار



عبرت النقابة الأساسية بالمستشفى الجامعي محمد الطاهر المعموري عن استيائها واستنكارها لما تعرضت له إحدى الممرضات داخل المؤسسة الصحية من اعتداء لفظي وتهديد بواسطة آلة حادة من قبل أحد الأشخاص في حادثة خطيرة كان من الممكن أن تتطور إلى ما لا تحمد عقباه لولا تدخل الحاضرين.

واعتبرت النقابة في بيان ان هذا السلوك العدواني يمثل اعتداء صارخا على حرمة المؤسسة الصحية ومسا من سلامة الإطارات الطبية وشبه الطبية أثناء أداء لواجبهم الإنساني والمهني في خدمة المرضى، كما يعكس تنامي ظاهرة العنف المسلط على أعوان الصحة داخل المؤسسات الاستشفائية.

و نهبت النقابة الأساسية إلى النقص الفادح في أعوان الحراسة بالمؤسسة، الأمر الذي يطرح أكثر من تساؤلات جدية حول ظروف تأمين الإطارات الصحية وحمايتهم داخل فضاء يفترض أن يكون آمناً للجميع.

النقابة الأساسية عبرت عن تضامنها المطلق مع الممرضة المعتدى عليها ونددت بهذا الاعتداء اللفظي والتهديد باستعمال آلة حادة، مطالبة سلطة الاشراف بالتدخل العاجل لتعزيز اعوان الحراسة بانتدابات جديدة وعاجلة و بتوفير مركز شرطة قار بالمؤسسة وتوفير أعوان امن به على امتداد ال 24 ساعة.

كما دعت إلى اتخاذ إجراءات جدية لحماية الأعوان والإطارات الصحية من مثل هذه الاعتداءات، مؤكدة أن كرامة وسلامة الإطارات الصحية خط أحمر ولن يتم السكوت عن أي اعتداء يطالهم داخل مؤسساتهم الصحية.

كاتب عام اتحاد بنزرت :

غلق مصنع ستيب منزل بوقريبة قرار جائر

أكد الأخ بشير السحباني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل ببنزرت أن القرار الذي اتخذته إدارة شركة العجلات المطاطية « stip » بمنزل بوقريبة بغلقه هو قرار جائر في حق العمال و مخالف لقانون الشغل من قبيل الغلق الفجئي و الصد عن العمل مشيراً إلى أنه بعد التواصل مع إدارة الشركة هناك جلسة مع صاحب المؤسسة الثلاثاء 10 مارس 2026 القادم، مؤكداً انه كلما تعطل الحوار الاجتماعي يصبح كل شيء مباح ولا سبيل أن يدفع العمال الثمن مهما كان السبب.

توزيع المسؤوليات للنقابة الأساسية لشركة أنداء



تمّ يوم السبت 07 مارس 2026 بالاتحاد الجهوي للشغل بتونس توزيع المسؤوليات بين أعضاء النقابة الأساسية لشركة أنداء تحت إشراف الاخ جبران بوراوي الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بتونس و بحضور الأخ رياض غرس الله عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس .

وقد أفرزت هذه العملية التركيبية النقابية التالية :

عمار الفطناسي : كاتب عام

أعضاء :حاتم الشعلاي، بدر الدين الشابي، ريم الطوابي، وليد يعقوبي، نبيل العمدي، محمد المحمدي،

إلغاء إضراب عمال مطحنة» ثلاثة نجوم رندة

أعلن عن إلغاء الإضراب الذي كان من المزمع تنفيذه من قبل عمال مطحنة «ثلاثة نجوم رندة» أيام 9 و10 و11 و12 و13 مارس 2026، وذلك إثر التوصل إلى اتفاق بين الطرف النقابي وإدارة المؤسسة بعد جلسات تفاوض جمعت مختلف الأطراف المعنية. وأكدت الأطراف المتدخلة في هذا الملف أن الحل تم التوصل إليه عبر الحوار المباشر والجلوس إلى طاولة التفاوض، باعتبارها الإطار الأمثل لتقريب وجهات النظر وضمان احترام الحقوق والحفاظ على استقرار المؤسسة واستمرارية نشاطها.

وفي هذا السياق، تم التوصل إلى اتفاق اعتُبر خطوة نحو تحقيق قدر من الإنصاف داخل المؤسسة والحفاظ على التوازن بين مصالح العمال ومتطلبات ديمومة الإنتاج، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الدقيقة التي تمر بها البلاد.

كما توجّهت الأطراف النقابية بالشكر إلى الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس على دوره في إدارة مسار التفاوض، وإلى الكاتب العام للاتحاد محمد نجيب المبروكي، إضافة إلى نجيب الرزقي، لما بذلوه من جهود في تسيير جلسات الحوار والمساهمة في تقريب المواقف بما أفضى إلى التوصل إلى هذا الاتفاق.

ورغم أن الاتفاق وُصف بأنه في حدوده الدنيا، فإنه اعتُبر خطوة إيجابية ساهمت في تغليب مصلحة العمال من جهة، وضمان ديمومة المؤسسة واستمرار الإنتاج من جهة أخرى، مما يخدم الصالح العام.

ويأتي هذا الاتفاق ليضع حدًا لحالة التوتر الاجتماعي داخل المؤسسة، مع تأكيد مختلف الأطراف على أهمية مواصلة الحوار كآلية أساسية لمعالجة الخلافات المهنية مستقبلاً.

إلغاء إضراب عمال مطحنتي سكرة و النخلة

على إثر الجلسة التفاوضية التي انعقدت اليوم السبت 7 مارس 2026 بين الطرف النقابي وإدارة مطحنتي سكرة و النخلة، تمّ التوصل إلى اتفاق يراعي مطالب العمال ويؤسس لمناخ اجتماعي سليم داخل المؤسسة.

وعليه، تقرّر إلغاء الإضراب الذي كان مزمعاً تنفيذه بكل من مطحنة سكرة ومطحنة النخلة، في خطوة تعكس تغليب منطق الحوار والتفاوض خدمة لمصلحة العمال وضماناً لاستمرارية النشاط والإنتاج.

إلغاء إضراب شركة الأثاث المعدني "Le Meuble" بن عروس بعد التوصل لاتفاق بين الطرفين النقابي و الإداري



تم التوصل إلى اتفاق بين الطرف النقابي وإدارة شركة Le Meuble المختصة في الأثاث المعدني بولاية بن عروس، وذلك بعد سلسلة من التحركات النضالية التي خاضها أعوان المؤسسة للمطالبة بتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية.

ويقضي الاتفاق بإقرار زيادة في الأجر الأساسي بعنوان سنة 2026 بنسبة 10 بالمائة، في إطار المفاوضات الاجتماعية التي جمعت ممثلي العمال وإدارة الشركة، مما يستجيب لجملة من المطالب التي رفعها العاملون بالمؤسسة خلال الفترة الماضية.

كما نصّ الاتفاق على إحداث عدد من المنح الاجتماعية لفائدة العاملات والعمال، من بينها منحة "قفة رمضان" بقيمة 100 دينار، إلى جانب منحة عيد الفطر بقيمة 100 دينار، ومنحة عيد الأضحى بقيمة 100 دينار، وذلك في خطوة تهدف إلى دعم الجانب الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة.

وفي أعقاب التوصل إلى هذا الاتفاق، أعلن الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس إلغاء الإضراب الذي كان مبرمجاً، بعد التوصل إلى هذا الحل التوافقي الذي اعتُبر مكسباً لفائدة عاملات وعمال الشركة.

وهنأت الهياكل النقابية كافة العاملين بالمؤسسة بهذا الاتفاق، معتبرة أنه ثمرة التحركات النضالية والوحدة النقابية داخل المؤسسة، مع التأكيد على مواصلة العمل من أجل الدفاع عن الحقوق المهنية وتحسين ظروف العمل.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للتعليم الثانوي والتربية البدنية باب بحر



إنعقد اليوم السبت 7 مارس 2026 مؤتمر النقابة الأساسية للتعليم الثانوي والتربية البدنية باب بحر و أسفر عن إنتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :

عماد الفالح : كاتب عام

أعضاء: فتحي البركاوي، ليلي ممو، منير خيرالدين، هالة النواعي، سمير البوبكري،

عبد الرقيب

بلارتوش - Res Publica

«كلاش»: الراب بين الاعتراف والترويض

ضياء تفتق

لم يعد الراب ذلك الصوت الذي يتسلل من الأزقة إلى البيوت على استحياء. تغير المشهد؛ بات مغنوه يوقعون تترات المسلسلات، يظهر في البرامج، ويدخل بعضهم عالم التمثيل. في تونس، شهدت هذه السنة ظهور أول عمل درامي يحاول تفكيك هذا العالم من الداخل. مسلسل «كلاش»، أحد أبرز إنتاجات قناة التاسعة هذا الموسم، يروي قصة شاب يشق طريقه في عالم الراب، وسط منافسة شرسة وصرعات تتجاوز الميكروفون إلى رهانات الاعتراف والنجومية. أخرجه رابع أيت أويحيى، وشارك في بطولته أحمد الأندلسي ومالك بن سعد وفاطمة بن سعيدان. لكنه في العمق لا يروي فقط قصة فنان، بل قصة جيل يبحث عن الاعتراف.

أبرزت الدراسات السوسولوجية التي تناولت ظاهرة الراب أن هذا اللون يتجاوز كونه موسيقى، ليصبح أداة لفهم المجتمع وسرداً ذاتياً للفئات المهمشة التي لا تجد نفسها في المرأة الرسمية. نشأ هذا الخطاب في الضواحي والأحياء الشعبية، حيث التعتد الثقافي والتوترات الطبقية. هناك تحول الراب إلى مرآة لجيل يعيش الهشاشة الاقتصادية ويبحث عن اعتراف داخل مجتمع يضعه مسبقاً في الهامش.

في كتابه «ما الذي يعنيه الكلام»، نبه بيار بورديو إلى أن لغة الضواحي ليست خطأ لغوياً، بل رفض مقصود لقواعد «اللغة المهمة». إنها إعلان انتماء ومقاومة رمزية. وما يُسمى «الأرغو» أو لغة المقاهي القائمة على قيم القوة والذكورية، ليس انحرافاً، بل هوية. فاللغة أداة سلطة؛ لذلك فإن لغة الشارع ليست انزياحاً عابراً، بل اختياراً واعياً لكسر الهيمنة الرمزية.

وفي السياق نفسه، ما يُغفله كثيرون أن أغلب أبطال هذا الراب هم أبناء العمال، أبناء من دفعتهم سنوات من هشاشة التشغيل والبطالة المزممة إلى أن يجعلوا من الميكروفون بديلاً عن المصنع والورشة اللذين أغلقت أبوابهما. الراب في هذا السياق ليس ترفاً ثقافياً، بل صرخة طبقية.

تونس اليوم تعيش بدايات شبيهة بما عرفه الهيب هوب في سباقات اجتماعية تتسم بالهشاشة والحيف: بطالة، انسداد أفق، أحياء مهمشة، وشعور بالإقصاء. في مثل هذا المناخ، لا يكون الراب خياراً فنياً، بل ضرورة تعبيرية. إنه مساحة للقول حين تضيق المساحات الرسمية، ومنبر لمن لا يجدون أنفسهم في الخطاب السائد.

ولعل كلمات كلاي BBJ في أغنية «ما يجوبش الاحترام» تختزل هذا المنطق حين يُسأل: «علاش في فمك قبيح؟» فيجيب: «خاطر لي حكموا لزوني، لازم قدرهم يطيح». هنا لا تكون القسوة اللغوية غاية في ذاتها، بل رد فعل على شعور بالظلم والاختناق. اللغة تصبح أداة إسقاط رمزي، لا تمرداً مجانياً.

داخل هذا التوتر، تطف العائلة بوصفها حارساً للمعيار اللغوي والأخلاقي، فتصطدم بخطاب مباشر، هجين (دارجة، فرنسية، إنجليزية)، يرفض التهذيب المفروض عليه. وحين يجد الشباب أنفسهم في الهامش، يتحول الراب إلى سجل حي لتجارب التهميش، وإلى فعل اعتراف بالذات في مواجهة مجتمع يحدّد سلفاً ما هو «لائق» وما هو «مقبول».

ليس الإشكال في دخول الراب إلى الفضاء العائلي، ولا في تشكّل لغة جديدة داخل المجتمع. الإشكال يبدأ حين يُعاد تشكيل هذا الصوت ليصبح أقل إزعاجاً وأكثر قابلية للاستهلاك.

في الغرب، انتقل الراب من الهامش إلى السوق: من صوت احتجاجي إلى صناعة ثقافية بملايين الدولارات. وفي تونس يتكرر المسار: يدخل المنصات الكبرى، يُعاد ترتيبه، تُخفّف حدته، ويُقدّم في قالب عائلي قابل للتسويق، وربما قابل للاحتواء داخل منطوق الصناعة.

المسألة لم تعد فنية، إنها تتعلق بمن يملك حق تحديد حدود الصوت. من يقرّر أي نسخة من الهامش تُمنح الميكروفون، وأي نسخة تُقصى؟ حين يُعاد تشكيل خطاب الاحتجاج ليصبح صالحاً لوقت الذروة، فنحن لا نكون أمام اعتراف، بل أمام عملية ضبط دقيقة للحدود. أخطر ما في الأمر ليس دخول الراب الشاشة، بل أن يخرج منها وقد فقد قدرته على الإزعاج. بلا روتوش: ما يحدث اليوم ليس مجرد صعود للراب، بل تحول في الحس المشترك.

ما كان صادماً يصبح مألوفاً، وما كان احتجاجاً يتحول إلى منتج ربحي قابل للاستهلاك... وحين يخرج الراب من الأزقة ويدخل البيوت — كما يحدث اليوم — يبقى السؤال معلماً: هل يدخل كما هو... أم بعد أن تقلّم أظافره؟

الراب يقف اليوم على حدّ فاصل: إما أن يظلّ صوتاً يذكّر بالخلل... أو يتحوّل إلى مشهد يزيّن الشاشة.

الراب ليس المشكلة.

المشكلة... في الواقع الذي يفرضه.

بن عروس:

الاتحاد الجهوي للشغل يحيي اليوم العالمي للمرأة ويجدد الالتزام بالدفاع عن حقوق العاملات

أصدر الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس، بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمرأة الموافق لـ 8 مارس 2026، بياناً حيّ فيه نضالات النساء التونسيات ودورهن في مختلف ميادين العمل والإنتاج، مؤكداً أن هذه المناسبة لا تمثل فقط لحظة احتفال رمزية، بل محطة متجددة لتجديد الالتزام بالدفاع عن الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وجاء في البيان الصادر عن المكتب الجهوي للمرأة العاملة أن المرأة التونسية كانت على امتداد تاريخ البلاد ركناً أساسياً في بناء المجتمع، حيث أثبتت قدرتها على الصمود والعطاء في مختلف القطاعات، من الحقول الفلاحية إلى المصانع والمقاع والمؤسسات والإدارات. غير أن هذا الدور الحيوي، وفق البيان، لا يزال يواجه تحديات عديدة تعكس صعوبات حقيقية تعيشها العديد من العاملات في مواقع العمل.

وسلط البيان الضوء على الأوضاع الصعبة التي تعاني منها العاملات الفلاحات، خاصة في ما يتعلق بظروف النقل والعمل غير الإنسانية، والتي تسببت في حوادث أليمة أودت بحياة عدد من النساء الكادحات أثناء سعيهن إلى تأمين لقمة العيش. كما أشار إلى ما تواجهه العاملات في المقاطع وعديد المؤسسات من ظروف عمل قاسية، إضافة إلى مظاهر التعسف وانتهاك الحقوق الأساسية للعمل.

كما تطرق البيان إلى الإشكاليات المرتبطة بتنظيم أوقات العمل، التي لا تراعي في كثير من الأحيان خصوصيات المرأة ودورها الأسري، داعياً إلى مراجعة السياسات المعتمدة بما يضمن التوازن بين الحياة المهنية والعائلية ويحفظ كرامة المرأة وحقوقها. وأكد المكتب الجهوي للمرأة العاملة في ختام بيانه التزامه المتواصل بالدفاع عن حقوق النساء العاملات ومساندتهن في مختلف المعارك النقابية والاجتماعية، داعياً إلى توفير شروط العمل اللائق وضمان السلامة المهنية والتصدي لكل أشكال التمييز والعنف والتحرش في أماكن العمل، من أجل واقع أكثر إنصافاً وعدالة للمرأة التونسية.

الهيئة الوطنية للمحامين تندد بحملات التشهير وتدعو إلى احترام قرينة البراءة

أصدر مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، يوم الاثنين 09 مارس، بياناً عبّر فيه عن انشغاله إزاء الحملة الإعلامية التي استهدفت إحدى الشركات المهنية للمحاماة وثلاثة محامين من مكوناتها، مؤكداً متابعتها لتطورات الملف على ضوء ما توصلت به الهيئة من إعلانات كتابية من عدد من المحامين وما قامت به لجنة الحقوق والحريات والدفاع عن الدفاع من متابعة للموضوع. وأوضح البيان أن الملف القضائي انطلق باستدعاء وجهته فرقة الأبحاث ومكافحة التهريب الجبائي إلى الممثل القانوني للشركة بتاريخ 30 ماي 2024 للنظر في مخالفات جبائية، وهي إجراءات مماثلة لما تتعدده مصالحي المراقبة الجبائية في آلاف الحالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. غير أن الإجراءات تطورت لاحقاً إلى فتح بحث تحقيقي بتاريخ 26 جانفي 2026 مع اتخاذ تدابير احترازية وافتتاحها الهيئة بالقصوى، من بينها تجميد حساب الشركة المهنية التي تمثل الإطار الوحيد لممارسة النشاط المهني للمحامين المعنيين.

وأعرب مجلس الهيئة عن قلقه من سرعة تحويل مسار الملف من طابعه الجبائي إلى ملف جزائي، وما رافق ذلك من تداول إعلامي اعتبرته الهيئة توظيفاً لمجريات القضية في حملات تضليل مست المعطيات الشخصية ومحتوى الملفات القضائية، في خرق واضح لقواعد المهنة الإعلامية ولمبدأ قرينة البراءة. وشددت الهيئة في بيانها على دعمها للمحامين المستهدفين بحقهم في الدفاع عن سمعتهم بكل الوسائل القانونية، مؤكدة في الوقت نفسه حرصها على حماية عموم المحامين من أي ضغوط قد تمس دورهم في أداء واجباتهم المهنية في الدفاع عن الحقوق والحريات. كما دعت السلط العمومية إلى الكف عن استعمال الإجراءات الجبائية أو القضائية كوسيلة ضغط على المحامين بسبب طبيعة عملهم، مطالبة وسائل الإعلام بالالتزام بأخلاقيات المهنة واحترام الحياد وتجنب التوظيف السياسي أو الإعلامي للملفات القضائية، مع تفعيل الرقابة الذاتية المهنية واحترام مبادئ وميثاق العمل الصحفي.

يوم المرأة العالمي... وسط الحروب والأزمات

* بقلم: عدلا سليني زين

يحتفل لبنان باليوم العالمي للمرأة، في ظل وضع استثنائي يجعل من المرأة اللبنانية ضحية الحروب ومرآة لتداعيات الصراع على المجتمع بأسره. فالنساء في لبنان يعشن ضغوطاً مضاعفة نتيجة النزاعات العابرة للحدود، التي تثقل كاهلن اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، ما يجعل من الاحتفال بالمرأة مناسبة لتذكير الجميع بحقوقها وضرورة حمايتها في أصعب الظروف. تأكيداً على أهمية تطبيق القرار 1325 الذي ينص صراحة على حمايتها أثناء النزاعات. ورغم هذه التحديات، تظل النساء في لبنان على جبهة الصمود، يتحملن ثقل الصراع والتهجير والفقر، ويقدمن نموذجاً حياً لقوة الإرادة في مواجهة الحروب والضغوط الخارجية. فالحرب لا تمس الرجال فحسب، بل تمارس ضغوطاً مباشرة على النساء، اللاتي يتحملن العبء الأكبر في الحفاظ على الأسرة والمجتمع، مما يعكس بوضوح الصمود الاستراتيجي للمرأة اللبنانية. نرى اليوم أن تداعيات الحرب على كرامة النساء وحقوقهن تتضاعف بفعل الانهيار الاقتصادي والتهجير، حيث تتحمل المرأة اللبنانية ضغوطاً مزدوجة: تهديد مباشر لحياتها واستقرارها، وحصار اقتصادي واجتماعي يحدّ من قدرتها على ممارسة حقوقها الأساسية. لذا فإن حماية النساء ودعمهن ليس خياراً بل ضرورة وطنية تحمي صمود المجتمع بأكمله. في هذا اليوم، ترفع أصوات النساء في لبنان لتعلن عن حاجتهن إلى العدالة والحماية في زمن الحرب، وسط دوي المدافع والتهجير والانهيار الاقتصادي. ونرى أن تعزيز دور المرأة في المجتمع، وحماية حقوقها، وإتاحة الفرص أمامها، يمثل حائط الصمود الوطني الذي يقاوم أزمات الحرب والصراع الخارجي، ويؤكد أن مستقبل لبنان مرتبط بتمكين المرأة وحفظ كرامتها، بما يتوافق مع القرار 1325 الدولي.

* رئيسة الهيئة الوطنية للطفل اللبناني

* نائبة الأمينة العامة للاتحاد النسائي العربي العام الهيئة الوطنية للطفل اللبناني أسست عام 1937 - علم وخبر رقم 12/

ماري لاولر :

وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس يثير القلق

حاتم بوكسره



أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، «ماري لاولر»، أن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس شهد تدهوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ سنة 2022. وأوضحت أن عدة عوامل ساهمت في تصاعد الضغوط على النشطاء، من بينها استخدام المرسوم عدد 54 المتعلق بالجرائم الإلكترونية لملاحقة أشخاص بتهمة نشر الأخبار الزائفة، إضافة إلى مقترحات تعديل قانون الجمعيات بما قد يحد من حرية تكوينها ونشاطها. يأتي هذا التصريح بمناسبة زيارة «لاولر» إلى تونس ومشاركتها في الندوة التي نظمتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات يوم السبت 07 مارس 2025 إحياء لليوم العالمي لحقوق النساء الموافق لـ 08 مارس من كل سنة.

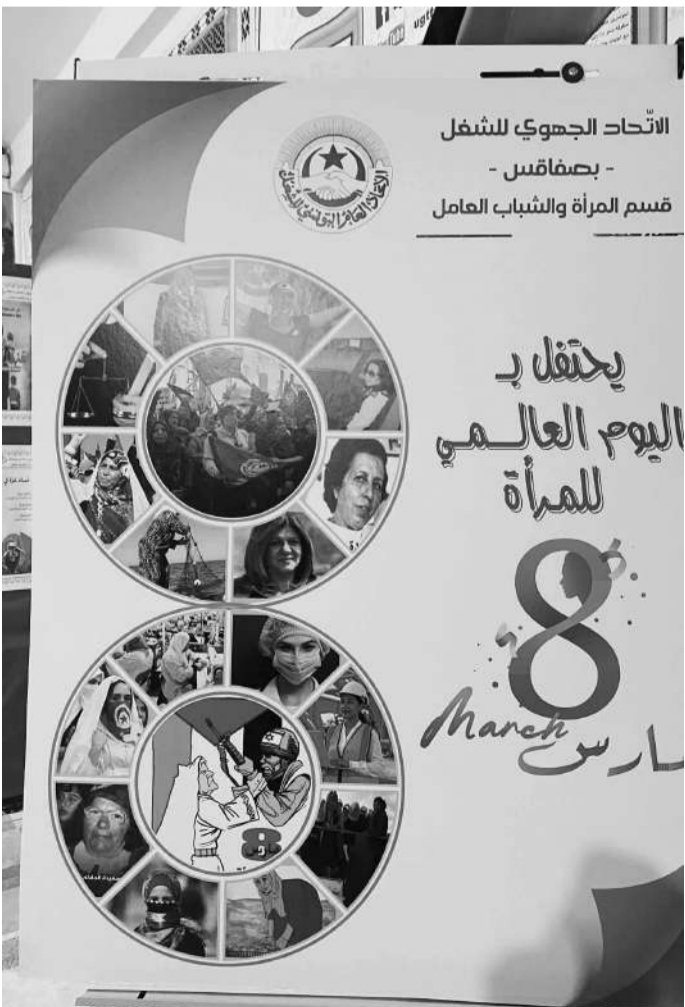
كما أشارت «لاولر» في كلمتها إلى تزايد الاعتقالات التي طالت مهاجرين وطالبي لجوء من دول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب المدافعين عن حقوقهم، في سياق خطاب رسمي يتسم بلهجة أكثر تشدداً. ولفتت أيضاً إلى ما وصفته بتنامي المضايقات القضائية التي طالت عدداً من المحامين والنشطاء في قضايا مختلفة.

وفي هذا الإطار، ذكرت المقررة عدداً من المدافعات عن حقوق الإنسان في تونس اللواتي تعرضن لملاحقات أو تضييقات بسبب نشاطهن، من بينهن سعاد مصباح وشريفة الرياحي وسهام بن سدرين وسنية الدهماني. وبيّنت أن آليات الأمم المتحدة الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان تتيح إمكانية التبليغ عن الانتهاكات والتواصل مع الحكومات، لكنها تبقى في كثير من الحالات بطيئة ومعقدة ولا توفر حماية فورية للأشخاص المعرضين لخطر مباشر.

الدولية في حالات الخطر العاجل. وقد أصدرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات إثر الندوة، بيانا ذكرت فيه أن إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الصادر سنة 1998، لم يعد كافياً، مطالبة بتحويله إلى اتفاقية دولية ملزمة للحكومات، وتوفير حماية فعلية للمدافعين والمدافعات، وتضمن مساءلة المعتدين عليهم.

وشددت على أن المسؤولية الأساسية في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول، التي يتعين عليها احترام التزاماتها الدولية وضمان بيئة آمنة لعمل المجتمع المدني. وفي ختام كلمتها، دعت المقررة المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس إلى تعزيز شبكات الحماية المحلية، وتوثيق الانتهاكات بدقة، والتعاون مع المنظمات الدولية وآليات الأمم المتحدة، مع التأكيد على أهمية تطوير استراتيجيات حماية متعددة وعدم الاعتماد فقط على الآليات

الاتحاد الجهوي للشغل بصفافس يحيي اليوم العالمي للمرأة ويؤكد مواصلة النضال من أجل حقوق النساء العاملات



ودعا الاتحاد كذلك إلى ضرورة تعزيز حضور النساء في مواقع القرار النقابي والسياسي، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق المساواة الفعلية، مؤكداً التزامه بمواصلة النضال من أجل سنّ قوانين وتشريعات تضمن حماية المرأة العاملة وتساعد على تحقيق التوازن بين مسؤولياتها المهنية والأسرية. ولم تغب القضية الفلسطينية عن هذه المناسبة، حيث توجه الاتحاد بتحية تقدير وإجلال إلى المرأة الفلسطينية التي تظل في قلب النضال، باعتبارها أم الشهيد وزوجة الأسير ومربية الأجيال على قيم الصمود والمقاومة والكرامة. كما حيّت الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال اللواتي يواجهن القهر والظلم بثبات، ويحولن الزنازين إلى مدارس للحرية وعناوين للشرف. وأكد البيان أن نضال المرأة الفلسطينية لا يندرج فقط ضمن قضايا المرأة، بل يمثل جزءاً أصيلاً من معركة شعب يناضل من أجل حقه في الحياة والحرية، مشدداً على أن حرية المرأة الفلسطينية مرتبطة بحرية وطنها، وأن كرامتها ستظل راية مرفوعة لا تنكسر.

وختتم الاتحاد الجهوي للشغل بصفافس بالتأكيد على أن اليوم العالمي للمرأة ليس مجرد مناسبة احتفالية عابرة، بل هو فرصة لتجديد العهد على مواصلة الكفاح، وترسيخ قناعة بأن قوة الحركة النقابية تكمن في وحدة صفوفها، رجالاً ونساءً، شيوخاً وشباباً، من أجل بناء وطن عادل وحر ومتوازن.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أحيى قسم المرأة والشباب العامل بالاتحاد الجهوي للشغل بصفافس هذه الذكرى الأمامية التي تمثل محطة رمزية في مسيرة نضال طويلة خاضتها النساء عبر التاريخ دفاعاً عن الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية.

واستحضر الاتحاد في هذه المناسبة تضحيات النساء العاملات في تونس وفي مختلف أنحاء العالم، مثنياً ما قدمته من جهود وكفاح في شتى ميادين العمل، من المصانع والحقول إلى المدارس والمستشفيات، في سبيل ترسيخ حقهن في العمل الكريم والمشاركة الفاعلة في بناء مجتمع عادل ومتوازن.

وأكد الاتحاد الجهوي للشغل بصفافس أن قضية المرأة العاملة ليست مسألة ظرفية أو موسمية، بل هي جزء لا يتجزأ من معركة الحركة النقابية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ الحقوق الاقتصادية والسياسية. وأشار إلى أن المرأة التونسية التي كانت في الصفوف الأمامية لنضالات التحرر الوطني والاجتماعي، ما تزال اليوم تواصل مسيرتها من أجل تثبيت مكاسبها وصون حقوقها في مواجهة مختلف أشكال التمييز والتهميش.

وفي هذا السياق، أعلن الاتحاد جملة من المواقف والالتزامات، من أبرزها التمسك بالحقوق الكاملة للنساء العاملات، وعلى رأسها الحق في الأجر العادل وفي ظروف عمل لائقة تحفظ الكرامة الإنسانية. كما شدد على رفض كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، سواء في فضاء العمل أو داخل المجتمع.

الشاعرة والباحثة والناقدة المغربية فاطمة بوهراكة لـ «الشعب»

لا أخفيك سرا أني صدمت بردة فعل من ردة فعل عديد الشعراء التونسيين

حاورها: أبو جرير



حورانا في هذا العدد من جريدة الشعب مع الشاعرة والباحثة والناقدة المغربية فاطمة بوهراكة إثر إصدارها للموسوعة التي أنجزتها عن الشعر التونسي بعنوان «الشعر التونسي الفصيح 1956 - 2026» والذي أسال الكثير من الحبر واللُغَط والنقد والجدل. مما جعل الساحة الشعرية منقسمة بين رافض ومؤيد.

حول هذا الموضوع سألتها وعن علاقتها بالمدونة الشعرية التونسية والمغربية والعربية فكان هذا الحوار.

فاطمة بوهراكة من مواليد فاس سنة 1997.

- رئيسة جمعية دار الشعر المغربي منذ عام 2007 - 2019

- مديرة مهرجان فاس الدولي للإبداع الشعري (2010 إلى 2018)

- معدة ومقدمة برنامج رنين الكلم بإذاعة فاس الجهوية عام 2013.

- مشرفة نادي المكتبة التابع للمركب الثقافي والاجتماعي والرياضي عين النقيبي (2013-2014).

- مديرة عامة لمؤسسة صدانا الثقافية في الفترة الممتدة ما بين (2008 - 2018)

- عضو اتحاد كتاب المغرب.

- عضو اللجنة العلمية لجائزة حسان ناصر للإبداع 2017 - 2021

- عضو لجنة تحكيم جائزة اتحاد كتاب إفريقيا للشعر PAW، سنة 2022.

- شاركت في عديد الملتقيات والمهرجانات الشعرية والفكرية منذ عام 1996 وإلى يومنا هذا في كل من المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السودان، العراق، لبنان، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، فرنسا، الهند.

- شاركت إلى جانب الشاعرة الشبيخة الدكتورة سعاد الصباح في إنجاز مسرحية شعرية تحت عنوان «فيتو على نون النسوة» عرضت بالمركب الثقافي بمدينة فاس المغربية سنة 2007.

- قدمت للمكتبة المغربية والعربية عدة كتب توثيقية في مجال التوثيق الشعري وهي:

- الموسوعة الكبرى للشعراء العرب التي انطلق العمل عليها بتاريخ 2007 وتم إصدارها كمجلد شمل 2000 شاعرا وشاعرة عام 2016.

- كتاب 100 شاعرة من العالم العربي/ قصائد تنثر الحب والسلام 1950/2000 صدر عام 2017 بأربع لغات هي: العربية، الفرنسية (ترجمة الأستاذة فاطمة الزهراء العلوي)، الأنكليزية (ترجمة الدكتورة سعاد السلاوي) الإسبانية (ترجمة الأستاذة ميساء بونو).

- كتاب 77 شاعرا وشاعرة من المحيط إلى الخليج (2007/2017).

- كتاب شعراء سياسيون من المغرب (1944/2014).

- موسوعة الشعر السوداني الفصيح (1919/2019).

- كتاب 50 عاما من الشعر العماني الفصيح في ظل السلطان قابوس (1970/2020).

- كتاب موسوعة الشعر النسائي العربي المعاصر (1950/2020) يضم 1011 شاعرة.

- كتاب الرائدات في طباعة أول ديوان شعري نسائي عربي فصيح (1867/2011)

- كتاب 50 شاعرا وشاعرة من دولة الإمارات العربية المتحدة (1971-2021).

- كتاب موسوعة الشعر العراقي الفصيح (1932/2022)

- ساهمت في إنجاز أربع مجموعات شعرية مشتركة رفقة ثلة من الشعراء وهي:

- احتراقات عشثار 1995، غدائر البوح 1996، وشم على الماء 1997، بهذا وصى الرمل 1998.

- لها عديد الدواوين الشعرية:

- «اغتراب الأفاحي» طبع عام 2001 مترجم للغة الفرنسية.

- «بوح المرايا» طبع عام 2009 بثلاث لغات: العربية، الفرنسية، الإسبانية.

- «نبض» طبع بسبع لغات هي: العربية، العبرية، الأنكليزية، الفرنسية، الإسبانية، الكردية، التركية طبع عام 2012.

- «جنون الصمت» طبع في الرباط ثم بالقاهرة عام 2015.

- أنجزت عن دواوينها الشعرية عديد الدراسات النقدية منها دراسة باللغة الفارسية من قبل الدكتور جمال نصاري طبعت عام 2014 في كتاب تحت عنوان فاطمة بوهراكة تتكلم بصمت.

- كتب عنها عديد الشهادات والأشعار من قبل شعراء ونقاد جمعت وطبعت في كتاب تحت عنوان: شرع المحبة عام 2014.

- صاحبة مبادرة «تبرع بكتاب... تحمي الأبواب» والتي جمعت من خلالها أكثر من 5000 كتاب قدمت هبة

لبعض المكتبات العمومية التابعة لجمعيات فاس والتي انطلق العمل عليها منذ عام 2014 م.

- اشتغلت على تحقيق عدة أفكار ثقافية منها: مشاكسة الشعر للفن التشكيلي عام 2001 ومشاكسة الشعر للغناء عام 2013، كما سجلت عدة حلقات تعريفية لرائدات الشعر العربي من حيث طباعة الدواوين في لقاءات معهن عبر اليوتوب تحت عنوان «رائدات لازلن على قيد الحياة».

* أستاذة فاطمة جريدة الشعب ترحب بك... شكرا لكم على هذا الترحيب وهذه الدعوة الكريمة.

* لو تعود بك الذاكرة وترسم للقراء لوحة بالألوان إسمها الباحثة فاطمة بوهراكة؟ سأختار نفس الطريق ونفس النهج الذي اشتغلت عليه توثيقا للشعرية العربية منذ عام 2007

* منجزك «موسوعة الشعر التونسي الفصيح 1956 - 2026» رغم قيمته أثار عديد الأسئلة واللغظ وانقسمت الساحة الثقافية التونسية بين التأييد والرفض. كيف كانت مسيرة هذا المنجز من البداية إلى النشر؟

- الكتاب الورقي (موسوعة الشعر التونسي الفصيح 1956-2026) عمل توثيقي للحركة الشعرية التونسية منذ خمسينات القرن الماضي إلى الآن، قدمته بشكل تطوعي (اشتغالا وطباعة) حتى نحتفي بالذكرى السبعين لاستقلال تونس الشقيقة وهو هدية مني للأمة التونسية قيادة وشعبا.

* فسرت في فيديو أسباب عدم وجود عديد الشعراء وأرجعت السبب إلى عدم تعاون الباحثين والشعراء التونسيين إلى عدم التعاون معك إضافة إلى ورود عديد الاقتراحات متأخرة. هل من توضيح؟

- لا أخفيك سرا أني صدمت من ردة فعل بعض الشعراء التونسيين الذين لم ترد أسماءهم في هذا

المنجز لتتم عملية «النقد» بطريقة مستفزة وبكلمات لا ترقى إلى مستوى المثقف التونسي الأصلي، وبدأت الأحكام تطلق على الموسوعة دون اطلاعهم عليها، فكل ما أثارهم هو غياب بعض الأسماء الشعرية وهذا أمر طبيعي وقد وجد في أعمال توثيقية أخرى منها ما اشتغلت عليه مؤسسات ثقافية داخل البلد لكنها لم تحدث هذه الردود.

* المنجز موسوعة الشعر التونسي الفصيح 1956 - 2026 رغم قيمته اتفقنا أنه غيب هلا تفكر الباحثة فاطمة بوهراكة في تصحيح هذه الموسوعة عبر إنجاز الجزء الثاني من هذا المنجز؟

- الموسوعة لم تغيب الأسماء الشعرية بقصد ولم يكن لديها رغبة في ذلك، لكن كما ذكرت سابقا، أي عمل بشري له نقصان فالكمال لله وحده، ثم لو أردت التجميع من أجل التجميع لكان عدد الأسماء أكبر بكثير وبين يدي 81 شاعرا وشاعرة سبق لي التوثيق لهم في كتيبي السابقة منها: «الموسوعة الكبرى للشعراء العرب 2006-1956» و«موسوعة الشعر النسائي العربي الفصيح 1950-2020» لكنني لم أدرجها لعدم تحديث البيانات التي يعتمد عليها علم التوثيق.

ليست لدي نية في الاشتغال على أجزاء أخرى لسببين رئيسيين:

(1) تواصل بعض (الشعراء) معي بقلة أدب وطلبهم ذلك وكأنه أمر إجباري علي القيام به.

(2) وجود مشروع توثيقي آخر سأشتغل عليه قريبا بمشيئة الله.

* مهما كان توصيف هذا المنجز حول الشعر التونسي الفصيح من قبل النقاد والشعراء. أولا هل أنت راضية وهلا يعتبر هذا المنجز عملا أكاديميا؟

العرض الإيراني مسرحية «الملك لير»

* حسني عبد الرحيم

العرض الإيراني مسرحية «الملك لير» مفاجأة أيام قرطاج فهو يأتي بعد العرض الافتتاحي للمسرحية نفسها والتي كُتبت في القرن السابع عشر في أنقلترا وموضوعها الملكية المطلقة والصراع على النفوذ والسلطة بين الورثة للمملكة والتي يهبها الملك المطلق لبناته واللائي تتنازعهنّ مشاعر الحسد والتنافس هُنَّ وأزواجهن النبلاء وينتهي الأمر بالحرب مع جيش دولة عدوة وجنون الملك الذي فضل عليهن إحداهن (الصغرى) ثم انقلب عليها بفعل مؤامرات الأختين الأخريين. هذا معروف فتفاصيل الصراع يعرفها مرتادو المسارح فالمسرحية الشكسبيرية قد مُثّلت ربما مئات المرات بمختلف اللغات.

لكن رؤيتها هذه المرة بإخراج وتمثيل إيراني له معنى وخاصة بعد أن شاهدنا العرض المصري والذي بغض النظر عن الاستخدام للتقنيات الالكترونية في تشكيل الفضاء واستخدام الرقص الحديث (راقصات تونسيات) ولتكوين المجموعات من الجنود والحفاظ على الطابع الأوربي الكلاسيكي للمكان والديكور وتضمن العرض للممثل يحيى الفخراني. لكن العرض الإيراني جاء مختلفا لعدة أسباب فهو لم يُشكل المكان الأفقي بل عدّد المستويات كي يبقى مستوى الصراع الضاري في الأسفل بينما المؤامرات في مستوى أعلى لأسباب ثقافية بالأساس فإيران علاقتها مع الحكم المطلق في امبراطورياتها المختلفة وصراعاتها مع الامبراطوريات المجاورة هو من مكوّنتها الثقافية المتجذرة ويختلف عن تاريخ مصر مع الملوك المستبدّين وإيران تعرضت امبراطوريتها للتقسيم بينما ظلت مصر كما وضعها الحالي دون امتدادات امبراطورية إلا في فترات استثنائية ذات طابع حربي.. وطبعي أن يكون ذلك متضمنا في التكوين الثقافي والاجتماعي. كذلك اللغوي فاللغة الفارسية ظلت قائمة ومستخدمة في الأدب والحياة اليومية ماعدا الصلاة رغم التحول الديني للإسلام الذي أخذ الطابع القومي في التشيع الإيراني.

العرض الإيراني مسرحية «الملك لير» ذو طابع ثقافي قومي وهو شبه أوبرالي، الحديث خلاله عبر أغاني وأناشيد أوبرالية والملابس آسيوية من ألوان لا تشبه الرمادية لشمال أوروبا (الأنقليزية) وتعبيرات الممثلين ذات انفعال شرقي خاص وليست بالجمود الانفعالي في التعبير كما شاهدنا في الترجمة المصرية للملك لير الذي بقي نسخة من الأنقليزي الجامد من القرن السابع عشر.

من الاختلافات الجوهرية في العرضين تكوين المجموعات من الشعب والجنود وهي مجموعات راقصة حيث تميزت في العرض الإيراني بالطابع الشعبي بينما في التفسير المصري كانت رقصات بحركات الرقص الكلاسيكي وكذلك الملابس للمجموعات من الجنود في العرض الإيراني كما لو كانت أشباحا سوداء. لم يستخدم العرض الإيراني صورا خلفية لقصور ولكن ظلّ في معظمه تكوينات تجريدية بالضوء وليس تمثيلا لأماكن معينة تجري فيها الأحداث ويظل لهذا السبب ذا تأثير وتفسير شامل للتراجيديا ويمكن تلقيه كمشاهدة بصرية وإيقاعية دون معوقات اللغة. هو عرض مُدهش بصريا العرض المسرحي الإيراني «الملك لير»: الرواية الموسيقية... للمخرجة الإيرانية القديرة «اليكا عبد الرازقي» (العرض الأول خارج إيران) هو عرض موسيقي أوبرالي تظل مشاهدته ممكنة عبر ثقافات مختلفة حيث المنطوق اللغوي ثانوي بين عوامل المشاهدة من موسيقى وغناء ورقص وكذلك للاختبار التجريدي دون التمثيل الواضح والمحدّد للأماكن التاريخية وهو ما عمل عليه المخرج المصري لخلفية المشاهد وكذلك هناك تأثير واضح في الإخراج المصري بوجود يحيى الفخراني في شخصية «الملك لير» كشخصية مركزية لا تتحرك على الرّكح بينما في العرض الآخر يتحرك الملك صعودا ونزولا في صراعه مع نفسه ومع الحياة ومع مؤامرات بناته ومؤامرات القادة. يمكن تفسير الفوارق بين العرضين في ملابس الحياة التاريخية والواقعية بين ثقافتين شرقيتين تجمعهما أشياء وتفرّقهما أشياء أخرى كثيرة وكذلك التكوين الفني للمخرج المصري والمخرجة الإيرانية.

جوائز مهرجان الأغنية التونسية في مدينة الثقافة:

تتويج الأصوات الجديدة وتحية للذاكرة الموسيقية

أشهر أغانيها، مستحضرة بداياتها الفنية التي ارتبطت بتونس منذ اعتلائها ركن المسرح الأثري بقرطاج في مطلع ثمانينات القرن الماضي. كما أدت أغنية «شهلولة» للفنان الراحل أحمد حمزة، في لحظة تفاعل فيها الجمهور مع العرض بالغناء والتصفيق.

أما على مستوى الجوائز، فقد فازت ملكة المعروفي بجائزة الأداء عن أغنية «يا شاغلة بالي» لعلي الرياحي، في حين تُوجّ الملحن أمين العيادي بجائزة أحسن معزوفة عن عمله «صالح». وأسفرت مسابقة الإنتاج

الجديد عن فوز نجوى عمر بالجائزة الأولى عن أغنية «إيدي على خدي» كلمات وألحان حبيب المحنوش وتوزيع منير الغضاب، فيما عادت الجائزة الثانية لأسامة العجاي عن أغنية «حببت نغني على الحب»، بينما نالت روضة عبد الله الجائزة الثالثة عن أغنية «ليك».

وترأس لجنة تحكيم هذه الدورة الفنان عدنان الشواشي، بعضوية كل من نجاة عطية وسامي المعتوق وحاتم الفيزاني وأمين القلصي، مؤكدين في اختياراتهم سعي المهرجان إلى دعم الأصوات الجديدة والحفاظ على روح الأغنية التونسية.



اختتمت مساء الأحد 8 مارس 2026 بقاعة مسرح أوبرا تونس مدينة الثقافة الشاذلي القليبي فعاليات الدورة الرابعة والعشرين من مهرجان الأغنية التونسية، وذلك تحت إشراف وزيرة الشؤون الثقافية السيدة أمينة الصراري وبحضور ثلّة من الفنانين والموسيقيين والإعلاميين وأهل الاختصاص.

وعلى امتداد أربعة أيام، من 5 إلى 8 مارس، تحولت مدينة الثقافة إلى فضاء للاحتفاء بالموسيقى التونسية في تنوعها، حيث تابع الجمهور سلسلة من العروض

واللقاءات الفنية التي عكست ثراء التجربة الموسيقية الوطنية وتعدد ألوانها التعبيرية. وشهدت هذه الدورة مشاركة 34 عملاً فنياً توزعت بين 18 عملاً في مسابقة الإنتاج الجديد للأغنية، و9 معزوفات موسيقية، إضافة إلى 7 مشاركات في مسابقة الأداء الفردي، تنافست جميعها لنيل جوائز المهرجان الخمس.

وخصص الجزء الأول من سهرة الاختتام للانفتاح على الفضاء المغربي، حيث استضاف المهرجان الفنانة المغربية لطيفة رأفت ضيفة شرف للدورة. وقد قدمت رفقة الفرقة الوطنية للموسيقى بقيادة المايسترو يوسف بلهاني مجموعة من

- لو لم أكن راضية عن هذا المنجز ما قمت بطباعته وإخراجه للأكاديميين والباحثين في مجال الشعرية التونسية، وأنتظر النقد الجاد من قبل المتخصصين سواء داخل تونس أو خارجها. أما من فتحوا أفواههم -إلى غاية الساعة- ما هم إلا أشخاص يرفضون الأعمال الجادة التي تساهم في بناء المشهد الثقافي الحقيقي فأخافهم المنجز بظهوره كإسم دون الاطلاع عليه أصلا...

* لو نتحدث عن الموسوعة الكبرى للشعراء العرب...

- «الموسوعة الكبرى للشعراء العرب» عمل توثيقي للشعرية العربية بأشكالها المختلفة بين سنوات 1956-2006 استغرق مني تسع سنوات من البحث والتتقيب عن الأسماء الشعرية في البلدان الناطقة بحرف الضاد (منذ 2007 على 2016) لتكون النتيجة التوثيق لألفي شاعر وشاعرة طبع في البداية على أجزاء متفرقة قبل أن أطبعه بشكل نهائي كمجلد عام 2016.

* وموسوعة الشعر النسائي العربي؟

- وسوعة الشعر النسائي العربي المعاصر 1950-2020، كتاب توثيقي مخصص للشاعرات فقط عبر ربوع العالم العربي، ولم يكن مدرجا ضمن خطتي التوثيقية التي أشتغل عليها بشكل سنوي لو لا جائحة كورونا التي فرضت علينا البقاء في المنازل لتأتي هذه الفكرة والتي استطعت تحقيقها بفضل من الله وكانت نتيجتها التوثيق لعدد 1011 شاعرة.

* ما هي أهمّ المدونات الشعرية التونسية والمغربية والعربية التي علقت بذاكرة الباحثة فاطمة بوهراكة؟

- لا يمكنني حصرها فهي كثيرة جدا وبالعشرات وقد دونتها كمراجع في جل كتبي التوثيقية التي اشتغلت عليها والتي وصلت إلى يومنا هذا 14 كتابا وموسوعة.

* يقال إن الشعر مهمة شاقّة بمجرد أنها نشاطا ذهنيا متمايزا لفئة من الأشخاص. ما هي ملامح الشعر وحدوده ووظيفته؟

- قيل قديما (الشاعر ابن بيته) وهي عبارة تختزل الكثير يمكننا تبسيطها في أن الشاعر صوت الشعب الذي يشترك معه الأعلام والواقع في ارض واحدة، لكننا اليوم فقدنا هذا الصوت لعدة أسباب منها ما يتعلق بالشاعر نفسه الذي أصبح يعيش في برزخ خاص ويتكلم مع شعبه من برج عاجي، ومنها ما يتعلق بالشعب نفسه الذي هجر حلبة الشعر أصلا.

* يعدّ مصطلح الأزمة الأكثر تداولاً واستخداماً وانتشاراً في جميع مناحي الحياة. هل طالت الأزمة الفكر والعقل العربي؟

- نعم ومنذ زمن بعيد وعندما طالت هذه الأزمة الفكر العربي انعكس سلبا على مناحي حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكنهم لا يعترفون بذلك ظنا منهم أن الاقتصاد هو المسير لمناحي الحياة وواقع الحال أن الثقافة هي الرأس والسياسة والاقتصاد أياديه التي تخدم المجتمع.



بانخراطي
نحمي حقني

اتحادي قوتي

جدّد انخراطك في مقرات الاتحاد

بطاقة انتساب 2026

الاسم واللقب: _____
 تاريخ الولادة: _____ رقم ت. و: _____
 المؤسسة: _____
 القطاع: _____
 الجثة: _____
 تاريخ التسجيل: _____

25.000

بطاقة انخراط 2026

الاسم واللقب: _____
 تاريخ الولادة: _____ رقم ت. و: _____
 المؤسسة: _____
 القطاع: _____
 الجثة: _____
 تاريخ التسجيل: _____

36.000

بطاقة انخراط 2026

الاسم واللقب: _____
 تاريخ الولادة: _____ رقم ت. و: _____
 المؤسسة: _____
 القطاع: _____
 الجثة: _____
 تاريخ التسجيل: _____

15.000

بطاقة انخراط 2026

الاسم واللقب: _____
 تاريخ الولادة: _____ رقم ت. و: _____
 المؤسسة: _____
 القطاع: _____
 الجثة: _____
 تاريخ التسجيل: _____

10.000

صوتك لا يمكن إسكاته